طلعنا عالحريّة

نصف شهرية، سياسية، ثقافية، مستقلة

العدد 78

2016 / 10 / 16

مجلة مستقلة، تعنى بشؤون الثورة السورية، نصف شهرية، تطبع وتوزع داخل سوريا وفي عدد من مخيمات اللجوء والتجمعشات السورية في الخارج

بتر الإحساس

افتتاحية بقلم ليلى الصفدي

مجدّداً، يتعرض مكتب مجلة طلعنا عالحرية في مدينة دوما للقصف بصاروخ فراغي موجّه أطلقته طائرات النظام، في تصعيد عسكري جديد وقصف متواصل يطال الأحياء السكنية في بلدات الغوطة الشرقية المحاصرة.

وقد أسفر القصف المستمر يوم الأربعاء الماضي عن ارتقاء ثلاثة شهداء على الأقل بينهم طفلة، وعشرات الجرحى في مدينة دوما وحدها. كما أدى إلى خروج مكتب مجلتنا عن الخدمة مؤقتاً مع العديد من المكاتب المدنية العاملة في مدينة دوما كما أكد الزميل أسامة نصّار مدير مكتب مجلة طلعنا عالحرية، وكان من بين المكاتب المتضررة مكتب دعم التنمية والمشاريع الصغيرة، مكاتب شبكة حراس، ومكتب مركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

هذه المرة الثانية التي يستهدف فيها النظام هذه المكاتب خلال أقل من شهرين، حيث تمّ استهداف المجمع الذي يضمّ مكتب المجلة مع المؤسسات المدنية الأخرى بتاريخ 22 تموز الماضي.

على المستوى العقلي والواعي واللفظي ندين جميعاً هكذا اعتداءات، وخاصة أن كل العاملين بهذه المكاتب يعملون في المجالات المدنية وبالمشاريع الإنسانية، ولا علاقة لهم بأي نشاط عسكري. لكن من المؤسف الاعتراف أن تعاملنا جميعاً نحن السوريين الذين لم يطالنا القصف الهمجي هذه المرة، على المستوى الوجداني والعاطفي يثير الخجل، لا بما يخص هذا "الخبر" بالذات.. إنما بكل أخبار القتل والمجازر والتدمير.. كيف أصابتنا البلادة وتحجرت مشاعرنا وكأننا نتناول أحداثاً عادية لا تنتهك أبسط البديهيات الإنسانية، ولا تتعلق بمصير وحيوات البشر؟!

إنها من خسائرنا الكبرى بعد تحول ثورة الحرية والكرامة إلى حرب مفتوحة لا أفق لها؛ فبالإضافة إلى أننا فقدنا الكثير من الأهل والأصدقاء

والأحبة بين شهيد ومعتقل ومختطف.. وخسرنا البلد بين تدمير وتهجير، إلا أننا خسرنا أيضاً قدرتنا على الإحساس بكافة أشكاله. لقد تم فعلاً خلال السنوات الماضية بتر جزء هام من إنسانيتنا.

ربما قد نحتاج إلى أجيال لنتخلص من ندوب وآلام هذه الحرب، ولتعود لنا القدرة على الإحساس بالألم والحزن والفرح وكل المشاعر الخاصة بالإنسان. عبثاً ننثر الأخبار هنا وهناك على صفحات العالم الافتراضي، علّها تحظى ببعض الاهتمام والتعاطف.. يبدو أنه قد بات من الصعب حتى على السوريين قبل غيرهم إعلان التضامن الكلامي أو الوجداني.

قد يبدو من الحكمة نسيان الألم والصبر على الشدائد، لكن ليس من الحكمة أن تصبح المصائب عادة يومية نتقبلها ببلادة وبلا مبالاة. يجب أن تبقى فينا بقايا إنسانية تحثّنا على عدم تقبل الواقع المرير، وهذا شرط أولي لمواصلة النضال من أجل التغيير.

طلعنا عالحرية
مجلة نصف شهرية تعنى بشؤون الثورة
تطبع وتوزع داخل المدن والقرى السورية
وفي بعض مخيمات اللجوء

www.freedomraise.net

- المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
- الجريدة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد.

رئيس التحرير ليلى الصفدي

تفاعل معنا عبر صفحاتنا على الإنترنت
facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise
info@freedomraise.net

معاون رئيس التحرير: أسامة نصّار
قسم حقوق الإنسان: أنور البني
قسم المرأة: يارا بدر
المحرر الاقتصادي: وائل موسى
الغلاف: سمير خليلي
كاريكاتير: سمير خليلي - هاني عباس
زملاء مختطفون في الغوطة الشرقية: رزان زيتونة - ناظم حمادي

ورطة روسـيّة أم سوريّة؟

شوكت غرز الدين

نجحت روسيا في تمكين تموضعها في سوريّة حتى اللحظة، ولكنها فشلت في الحسم. بينما يفشل السوريون في إعادة تموضعهم في بلدهم ويحتفظون بحقهم في الحسم. وهذه حالة متقدمة حققها الروس في سيرورة إعادة تموضع روسيا في النظام العالميّ من البوابة السوريّة، وربما في سيرورة إعادة بناء علاقات النظام العالميّ من جديد. وأما عن حالة تراجع السوريين فتحتاج وقفة مراجعة ومبادئ عمل جديدة.

تتقدم روسيا بالرغم من العقوبات الاقتصاديّة وتدني سعر النفط. فالخلل بين قدرتها الاقتصادية وبين قدرتها العسكرية والمرتكز إلى فَرَض أنَّ الخلل بين القدرتين يضعف فاعلية الدور الدوليّ لروسيا، غير صحيح. إنها تتقدم في منع المواجهة الدوليّة وتبقيها في حدود كلاميّة، ومنع أنْ يطالها الجهاديون ضمن حدودها، وتتقدم في احتلال سوريّة. بينما تتراجع المعارضة السوريّة بكافة ألوانها لتفقد ما كانت قد حققته بالأمس القريب. فيتراجع الجهاديون مثلاً من مرحلة "إدارة التوحش"، في المناطق التي سيطروا عليها، ومن مرحلة "التمكين" أي إقامة الدولة الإسلاميّة، إلى استراتيجية سابقة ومرحلة سابقة هي "شوكة النكاية" والاستنزاف المرتبط بالصبر والزمن ليراكم خسائر العدو. وكذلك يتراجع المعتدلون من مرحلة إسقاط النظام والمجالس المحليّة، إلى مرحلة صبّ اللعنات على العالم وإسقاط دي مستورا. فالحسم بحالتنا السوريّة يأتي بالنقاط المتراكمة لا بالضربة القاضية.

كانت إمبراطورة روسيا "كاترين الثانية" قد قالت مجازياً، في القرن الثامن عشر: "سوريّة مفتاح بيتي وغرفة نومي" وكانت تقصد جعل سوريّة بوابة روسيا ونافذتها على العالم، وجعل أمن روسيا من أمن سوريّة. وجاء "بوتين-لافروف" بالتطبيق الحرفي لما هو مجازي في القرن الواحد والعشرين.

فتحولت سوريّة إلى غرفة نوم للروس لا للسوريين. وتمكنت روسيا من المفتاح السوريّ الذي يفتح أبواب إعادة بناء علاقات النظام العالميّ من جديد بما يتناسب مع مصالح روسيا.

وبالرغم من هزيمة الاتحاد السوفييتي سابقاً في الحرب الباردة تواكباً مع هزيمته في أفغانستان، إلا أنه تقلّص إلى روسيا التي ما زالت عضواً دائماً في مجلس الأمن، يستخدم الفيتو خمس مرات متتالية ضد الشعب السوري ولصالح مصالحه الخاصة مع شلّة من السوريين. تلك الهزيمة التي تتمثل آنذاك في تفشي المافيات، وبيع السلاح النووي في السوق السوداء، وبيع القطاع العام بأرخص الأسعار، وإرسال اليهود إلى إسرائيل مقابل القمح، على الرغم من أنها كانت أكبر دولة منتجة للقمح قبل الهزيمة، وتغيير عَلَم المنجل والمطرقة، وتحطيم تماثيل لينين وستالين وماركس، وانفصال عدة جمهوريات عنها، وتقلص مساحتها من 22 مليون كم إلى 16 مليون كم، وانتشار المواطنين الروس في دمشق لبيع الأدوات الكهربائية والألبسة للسوريين على البسطات، وتوجه أعداد كبيرة من فتياتها للمواخير الإماراتية، وبروز حرب الشيشان والديون الروسيّة.. إلا أن بوتين نجح بتقليص الدين ولجم المافيات وإنهاء الحرب الشيشانية بهمجيّة. والآن ينجح في سوريّة لأسباب عديدة لا مجال للخوض فيها في سياق توصيف الحالة.

وإذا كان الحال كما وصفنا، فإنَّ على السوريين من أجل هزيمة الروس الآن وهنا بدء العمل بمبادئ ثلاثة هي:

1 - العمل بمبدأ الولاء الوطنيّ، لا مبدأ الولاء فوق الوطنيّ؛ أي الولاء الدوليّ والإقليميّ والدينيّ. وبالوقت نفسه رفض العمل بمبدأ الولاء تحت الوطنيّ؛ أي المذهبيّ والقبليّ والعشائريّ.

2 - مبدأ السيادة المحايد للدولة تجاه مكوناتها الاجتماعيّة والقوميّة والدينيّة والسياسيّة.

3 - مبدأ التواصل والتعامل الدوليّ، لا إدارة الظهر للعالم والاكتفاء بلعنه.

وقد بات هذا ضرورة إزاء التلاعب بالجغرافيا السياسيّة السوريّة. فنادراً ما اختفت دولة وطنيّة عن الوجود منذ معاهدة وستفاليا 1648 التي أرست الدولة الوطنية وسيادتها بالرغم من الاستعمار والفوضى في العلاقات الدوليّة بعدها. ولكن اختفت إمبراطوريات كالروسيّة والنمساويّة والسويديّة والعثمانيّة..

وإذا ما راجعنا أنفسنا نجد أنه لا بدّ من الفصل بين سورية والعراق وبينها وبين ليبيا وبينها وبين اليمن.. أي إعادة الوطنيّة السوريّة بوصلة يهتدي الجميع بها؛ لاكتفاء شر الآخرين وبدء مقاومة وطنيّة تستنزف الروس وتجعل التكاليف باهظة، وتطال ديارهم بخلخلة الأمن والاستقرار، لتشكيل رأي عام روسي يقول بالانسحاب من سوريّة، وعندها يستقيم تموضع السوريين في بلدهم وفي العالم من جديد.

لا نريد مزيداً من الناجحين

عماد العبّار

قد يبدو الكلام للوهلة الأولى وكأنه دعوة إلى التراخي والتقاعس عن السعي لبلوغ النجاح في مجالات الحياة. لكنه في الحقيقة ليس كذلك على الإطلاق، إذ يمكن اعتباره إعادة تقييم لفكرة النجاح، بعد أن نكون قد أعدنا النظر بطريقة مختلفة في النتائج العملية لفهمنا السابق للنجاح، وفي وسائل سعينا المحموم لتحقيقه.

في حياتنا، تنتشر الشعارات أكثر، بما لا يقارن، من انتشار المعاني. والكلمات الجميلة التي نتداولها قد لا تحمل مضمونها الحقيقي، المضمون الأول الذي رافقها مع لحظات إطلاقها أول مرة. تخضع مفردة (النجاح) لذلك النوع من التفريغ الجوهري، فتتحول إلى مجرد كلمة براقة تخفي أشياء قذرة..

يشكل العمل مطلباً، وتحدياً كبيراً أمام الإنسان، ولعله بات المضمار الأوسع لاختبار قدرتنا على النجاح، فإن صدف و تنقلت في عملك بين عدة شركات، فلا بدّ وأنك صادفت مدراء كثر حافظوا على مواقعهم لسنوات طويلة، وتنقلوا في السلّم الوظيفي بسرعة، وكان الواحد منهم يعتبر نموذجاً حياً للنجاح، وقدوة تقدمه الإدارة لسائر الموظفين. ولكن، الحقيقة قد لا تكون بهذا الصفاء المتخيّل، فكثيراً ما يكون هذا الشخص مجرد نموذج للوصولية والانتهازية، وللتملّق لمن هم أعلى منه مرتبة في التسلسل الوظيفي، ومثالاً للوشاية بمن حوله، ومصدراً للأذى يصيب كل من قد يشكل خطراً مستقبلياً على موقعه. وسترى أنّ كثيراً من الموظفين الباحثين عن نجاح (بأي ثمن)، يقومون بتسخير أنفسهم، فيتحولون إلى مجرد أدوات بيد مدير "ناجح"، في سبيل الوصول إلى ما وصل إليه، أو ربما احتلال مكانه..

على مستوى السلطة، نرى أمامنا نماذج ماثلة للعيان لرؤساء أنظمة، شردوا شعوبهم، بعد أن قتلوا منهم واعتقلوا نسبة كبيرة، ولكن هل يمكن أن ننكر أو نتجاهل حقيقة نجاحهم في البقاء والنجاة، ولو فوق أكوام مكدسة من الجماجم؟

ولو عدنا بالذاكرة قليلاً إلى الوراء، لوجدنا أنّ النجاح في المجتمع لم يكن يتطلب القيام بقدر كبير من الأفعال النزيهة. بل على العكس تماماً، كان يعتمد بدرجة كبيرة على أساليب تتعارض مع النزاهة، ويتم إلباسها مسميات مختلفة كـ "الشطارة" و "الفلهوية" و"معرفة من أين تؤكل الكتف".. الخ.

كنا نرى ذلك ضمن الفئات التي تقع في قمة الهرم الاجتماعي والأكاديمي والسلطوي. فإذا كان مفهوم النجاح مشوهاً في مجالات القضاء والمحاماة، وعلى مستوى أساتذة الجامعات وإدارات الدولة، وإذا كانت شبكة علاقات الفساد، والارتباطات بالسلطة، والقدرة على التآمر على الآخرين، تتفوق على مقومات النزاهة، والكفاءة الشخصية والعلمية، فلا بدّ وأنّنا أمام حالة تشويه للمفاهيم وقلبها رأساً على عقب، وما يتبع ذلك من تعميم للمفاهيم المشوهة على الفئات الأخرى من المجتمع..

فإذا كان هذا هو المعنى الطاغي للنجاح في قمّة الهرم، فلا شك بأنّ المهن الأوسع انتشاراً في جسم الهرم لن تكون بحال أفضل. لقد تم تفريغ فكرة "النجاح" من مضمونها بشكل كامل تقريباً، إلا عند أولئك الذين يملكون درجة عالية من الرقابة الذاتية، وهؤلاء سيجدون أنفسهم في لحظة ما، في مواجهة مع تيار جارف، يحارب المعنى الجوهري للمفردة، ساعياً إلى تعميم التفريغ وتحويله إلى حقيقة..

لم يكن تغيير الواقع السياسي كافياً لتبديل حال هذه الفوضى العاتية في المفاهيم؛ في مفهوم النجاح على وجه الخصوص.. إذ لم نجد حالاً أفضل على مستوى المعارضة السياسية، والتي بات النجاح فيها مبنياً على معرفة مراكز القوى، وليس بالضرورة على الكفاءة في العمل السياسي، أو على امتلاك مشروع يناسب طبيعة المرحلة، وأيضاً على القدرة على بناء شبكة علاقات خارجية، حتى وصل الحال بكثيرين إلى الارتهان الكامل لبعض الأطراف.. وهؤلاء أصبحوا، و يا للمصادفة! الأكثر نجاحاً، وثباتاً في مواقعهم، من بين الجميع..

اختلفت الوجوه ولم تختلف المفاهيم والأساليب، وما يزال تشويه المعنى سارياً. ولا يختلف الأمر، مع الأسف، في مجالات الإغاثة، أو الإعلام، أو الثقافة والبحث العلمي.. فأصل الفساد واحد. ففي سوق مثقفي المعارضة اليوم، تجد ألقاباً وهمية، تم شراؤها أو منحها من جامعات غير معترف بها، وتجد تجمعات لمثقفين يفتقر أغلبهم إلى الصدقية والكفاءة، يقومون بتكريم واحد "من بينهم تحديداً" فيحصل على لقب ومركز، وهنا تحدث عملية إعادة تدوير لأنظمة الفساد، مع تواطؤ على احتكار الألقاب والسلطة، وتكريس هذا الشكل الجديد من الفساد ثقافياً، ليصبح لدينا في عالم الثقافة عصابات موازية لعصابات السياسة، لا تختلف عنها في أساليب الاحتيال والانتهازية، وبناء علاقات الفساد، والطعن في الظهر، وخيانة الأصدقاء ورفاق الدرب..

علينا الإقرار بأن بعض النجاحات كانت تكلفتها هائلة.. ولا أقصد هنا الكلام عن التكلفة كجهد مبذول، أو عمر مهدور، أو أموال طائلة. بل لعل هذه الخسائر (الكبيرة ولا شك) تعدُّ (وليس العمر مقصوداً هنا) من النوع القابل للتعويض. لكني أقصد النوع الآخر من النجاحات، والتي تكلّف خسائر لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال..

فالنجاح الذي يتطلب التذلّل وإهراق الكرامات، وبيع القيم في مزادات رخيصة، أو التآمر على المحيطين، في سبيل الوصول إلى مركز أو سلطة، هو نوع من النجاح الذي يخسر معه الناجح الجزء الأهم من إنسانيّته. هنا يصبح النجاح هدفاً ونهاية، ولا شيء بعده، أو لأجله..

وهو نمط يحدث فيه تفريغ للإنسان من محتواه، كنوع من انتقام القيمة لذاتها، حين قام الإنسان بتفريغها من جوهرها. فلا شيء يجري بدون ثأر، والقيم تثأر لذاتها. فحين نفرّغها، ستقوم هي بتفريغنا أيضاً. وهكذا يضيع المعنى، وتضيع الجدوى من أي شيء..

نجحنا في السلطة، في العمل، في التعليم، في المهن.. لكنه نجاح بدون أي جدوى، لأنه بالأصل بلا معنى. فهو قائم، أصلاً، على تزوير الكلمات، وحين تزوّر الكلمة لا يبقى شيء بعد ذلك يمكن البناء عليه..

من علامات فشلنا، كثرة الناجحين عندنا، لكنها كثرةٌ ملازمة لسقوط مجتمعي متسارع، وانهيار شامل على المستويات كافة، ثم ضياعٌ لكل شيء مرّة واحدة..

مبدئياً، وإلى أن يتم استعادة المعنى، توقفوا عن النجاح رجاءً.. لا نريد مزيداً من الناجحين..

ريف دمشق .... مخاض عسير

ابو القاسم السوري

بعد تحول الثورة إلى العمل العسكري، كان السؤال الرئيسي الذي دائماً يشغل الجميع هو: متى إطلاق معركة إسقاط النظام؟ والتي ستكون لا محالة هي معركة دخول العاصمة، وضرب رأس الأفعى هناك. وطبعاً، ومن المنطقي أن تكون محافظة ريف دمشق بتقسيماتها المتعددة (الغوطة الشرقية- الغوطة الغربية- القلمون- الزبداني وما حولها) هي المناطق التي ستتحمل تبعات هذه المعركة، ولكن بسند من المحافظات القريبة، وخاصة الجبهة الجنوبية درعا.

ومع نهاية عام 2012 وصلت قوات الثورة في هذه المناطق إلى رصيد من القوة لو أمكن تجميعه وتوحيده حينها -مع حالة النظام الضعيفة جداً في حينها- لكان بالإمكان إسقاط النظام وإنهاؤه. ولكن واقع الصراعات الداخلية بين الفصائل المقاتلة، وتبنيها لمشاريع بأجندات حزبية، وغياب مشروع وطني جامع، جعل أكبر طموحات هذه الفصائل السيطرة على منطقة معينة، وفرض نفسها هيئات حاكمة ضمنها. وقد استشعر النظام وحلفاؤه الخطر الحقيقي المنبعث من ريف دمشق على وجود النظام في العاصمة، فعمل على تفكيك مصادر قوة هذه المناطق من خلال ما يلي:

أولاً: قطع التواصل الجغرافي بين هذه المناطق، من خلال إحكام سيطرته على الطرق الرئيسية التي تساعده على ذلك. مثل إحكام سيطرته على طريق المطار وإنشاء حزام أمني على طوله، بما يعيق اتصال الغوطة الشرقية مع الغوطة الغربية.

ثانياً: محاصرة المناطق المحررة وتجويع أهلها، مما يجعل موضوع الطعام والشراب واحداً من أهم أولويات سكان هذه المناطق، ويدفع قسماً منهم إلى الخروج منها، وبالتالي إفراغ هذه المناطق من مصدر قوة بشري أساسي.

ثالثاً: انتهاج سياسة تدمير شامل لهذه المناطق وجعل هذه المناطق غير قابلة للسكن، مما يدفع قسماً من سكان هذه المناطق للخروج منها.

رابعاً: دسّ أشخاص ومجموعات داخل مناطق المعارضة يكون شغلها الرئيسي بثّ الفتن وإظهار عيوب وأخطاء المؤسسات والفصائل الثورية.

خامساً: عقد هدن مع بعض المناطق وإغداق الخدمات عليها، ما يجعل هذا النموذج جذاباً لباقي مناطق الريف الدمشقي المحاصرة.

سادساً: اعتماد استراتيجية عسكرية قائمة على مبدأ دبيب النمل، للاقتطاع المستمر لمناطق جغرافية ضمن المناطق المحررة، وبالتالي تقليص المساحة الجغرافية للمعارضة في ريف دمشق.

سابعاً: الحسم العسكري للمعارك الرئيسية التي تقطع أي اتصال بين مناطق الريف الدمشقي، وأي عمق مع باقي المحافظات السورية. كحسم معركة القلمون، واقتراب حسم معارك الزبداني وما حولها.

نتيجة لكل ذلك وصلنا إلى حالة أصبحت المناطق المحررة في الريف الدمشقي عبارة عن جزر منعزلة عن بعضها، وأصبحت لقمة سائغة للنظام، وطبعاً النظام عمل على تخصيص أساليب متعددة للتعامل مع هذه الجزر؛ فمثلاً في داريا عمد إلى سياسة الإخضاع والتدمير الشامل، بينما في مناطق أخرى كالهامة وقدسيا فهو يعرف محدودية القوة العسكرية للفصائل الموجودة هناك، لذلك هو يكفيه التهديد لإخضاع هذه المناطق، وطبعاً الاستراتيجية التي اتبعها النظام تأتي متناسقة مع مشاريع دولية ترى أن الحلّ في سورية يقوم أساساً على إنشاء فصل ديموغرافي بين مؤيدي النظام ومعارضيه. لذلك لم نشهد حالة من الاستنكار الدولي الحقيقي لما حدث في داريا مثلاً. وهذه رسالة على ما يبدو عن حالة الرضا الدولي عن سياسة التغير الديموغرافي.

وطبعاً النظام يستهدف من كل ذلك الوصول إلى حالة من تأمين العاصمة، وبالتالي إرسال رسالة للجميع بأنه أصبح منيعاً في العاصمة السياسية، وبالتالي أي طرح حول إسقاط النظام أصبح بعيد المنال. وقد استشعر النظام حلاوة مذاق الانتصارات التي يحققها من خلال إنهاء هذه الجزر المنعزلة، وخاصة موضوع إنهاء داريا. وعليه فإن النظام مقدم لامحالة نحو العمل على إنهاء ملف ريف دمشق كاملاً. وبالتالي فإن باقي مناطق الريف الدمشقي هي أمام مخاض عسير في المدة القادمة.

ولكن، هل يجب الاستسلام لهذا الواقع المرير؟ أعتقد أننا أمام سؤال مصيري، لا يتصل بمصير مناطق الريف الدمشقي فقط، بل بمصير الثورة بشكل كامل. وطبعا لتغيير هذا الواقع المرير أعتقد أننا أيضاً يجب أن نخوض مخاضنا الحقيقي، على أن ينتج تجاوز الفصائلية المقيتة، والتنازل عن المشاريع المنهجية التي لم توصل إلى أي نتيجة. وفي نفس الوقت ضرورة العمل على الانفتاح على الجبهة الجنوبية مهما كان الثمن.

مع إدراكنا أننا أمام صورة ساعة رمل، في كل يوم يقل عدد الحبات فيها؛ أي أن الوقت محدود لإنجاز ذلك، وإلا سيكون مصير باقي مناطق ريف دمشق كمصير داريا والهامة وقدسيا، ومصير الثورة السورية حينها سيكون في نفق مظلم.

الثورة ليست صورة ثابتة في الرأس أيها الشاعر الكبير

د. جمال الشوفي

الشاعر السوري "الكبير" علي أحمد سعيد إسبر، والمعروف كناية بالأسطورة "أدونيس"، والذي قال في حديث لوكالة فرانس برس الفرنسية على هامش معرض غوتنبرغ للكتاب، وبكل ثقة، "الشعر لا يمكنه ذبح طفل أو ممارسة القتل أو تهديم المساجد"، لكنه نسي أو تناسى أن الكلمة في تأسيسها المعرفي وببعدها الفكري والوجداني أشد فتكاً من وابل الرصاص والمدافع. ففي منتصف عام 2014، حسب الأنباء الكويتية، دعا إلى تغيير المجتمع جذرياً لا النظام، فـ"عَلمانيته" لم تقده للفصل بين تغيير المجتمع وبين تغيير منظومته المعرفية بالتدريج والتراكم المجتمعي، وأن شرط بدايتها حرية التعبير وإطلاق كوامن المجتمع الفعلية وزجها في معادلة الدولة الوطنية، لا تحت وصاية وهيمنة القوى الأمنية وعقائدية البعث السياسية. وأيضاً لم يقده شعره للتعبير التضامني مع المجازر المرتكبة في سوريا ولا مع مشرديها في شتات الأرض! جون لوك، الذي ناصر الثورة الانكليزية، وهرب أمنياً على أساسها، أسس مفهومياً للوظيفة العليا للدولة في حماية الثروة والحرية، وأن على الشعب أن يغير الحكومة، و "عَلمانية" أدونيس الشعرية لم ترَ ذلك أبداً!

لا تكاد تمر فترة زمنية إلا ويطالعنا بعض "العَلمانيين" أو"اليساريين" بمقولاتهم المنحوتة كلامياً، الباردة روحاً، ولربما القاتلة معنىً، خاصة فيما يتعلق بتقييمهم لمجريات ثورات الربيع العربي والثورة السورية خاصة. وليت فكر ما كان يسمى بـ"التقدمي"، اتقد بجملة مفاهيمية محدثة في العالم السياسي والفكري تحقق أحد شرطيه على الأقل: التأسيس المفهومي، والنقد المعرفي الذاتي الذي كون صورة مسبقة عن عالم اليوم ومتغيراته المتسارعة. فكما غيره من "اليساريين" أو"العَلمانيين" العرب، يأخذ أدونيس على الثورات أنها شوهت جماليتها وحقيقتها، ولا يمكنه أن يرى الثورة تخرج من مظالم الناس المسحوقين ولا من بساطة مطامحهم في الحياة الحرة الكريمة، دون الخضوع لمرجعيات قهرية وآليات هيمنة عقائدية سياسية واقتصادية تحكم وتحصي أنفاسهم.

فالثابت "العَلماني" لديه منعه من رؤية متحول وطني أو حتى مفهومي في الحريات ولقمة العيش الكريمة، ويبدو أن الثابت الوحيد الذي يراه هو ثابت وجودي محض، يتمثله في بعده الشخصي السابق على كل معرفة وكل متغير واقعي.

وقد يتفق كثير من النخب السياسية معه في نقده للمعارضة السورية، وهذا حق، لكن أن يقدم مجازفة سياسية منقطعة عن جذورها المعرفية، فهذا خلط مفهومي. فتحقيق الاستقرار المدني والتأسيس للحريات السياسية والانتصار لمظالم الشعوب، ستقود للاتفاق مع مسلمته الذهنية الثابتة في تحقيق العلمانية في المنطقة العربية مثلما حققتها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ما يقود بكل لحظة لفتح حوار عن الموروث البطريركي لمجتمعات الأسرة ومجتمعات التدين في عمقها المعرفي والسيكولوجي، ولم يكن هذا بعيداً عن مثقفينا يوماً، لا أن تُصدر هذه الأقنومة الصلدة في صورة موقف سياسي مخاتل لا يميز بين حرية تنقله في دول العالم منظراً للعلمانية، التي نريدها أيضاً، وللشعر، الذي نتذوقه أيضاً، طمعاً في ترشيحه لجائزة عالمية، وبين منع الآلاف من السفر أمنياً واعتقالهم وتشريد الملايين!

في المنطق، قد تبدأ بمسلمات صحيحة فتقودك احتمالاً إلى خطأ أو صواب، ومرد هذا للمنهج والطريقة في التفكير ولربما لنفعية محضة اتفاقاً مع الفيلسوف الكبير المرحوم إلياس مرقص، فلن نختلف مع الفكر "العَلماني" هذا أو "اليساري" ذاك الذي يضعنا أمام بديهية ومسلمة كبرى: أن التجمعات البشرية الأولى للثورة السورية بدأت من الجوامع، لكن هل تساءل أصحاب المنهج "العَلماني" ذات يوم، ولربما تساءلوا وآثروا الاستكانة لإجابة قابعة في الرأس أولاً و آخراً، متى كان مسموحاً للشباب السوري التجمع لأكثر من ثلاثة؟ وهل ترك الأمن ونظام الرقابة المحكم مكاناً لتجمع البشر غير المحافل الدينية دون أن يمنعه أو يقفله أويعتقل أصحابه؟ وربما يتناسون تجربة ربيع دمشق ومنتدياتها. وهل سُمح للشباب السوري التجمع في أي مكان آخر غير الجامع يضمنون به حماية تجمعهم من غزو همجي لأجهزة الأمن وغيرها قبل انطلاقة أصواتهم والتعبير عن طلباتهم ورفع شعارتهم المنادية بالتغيير الديموقراطي، بالحرية والكرامة والإنسانية، بعدالة الفرصة المجتمعية والقانونية والعلمية والعملية؟

وحيث أني لا أظن أن يقصد لمرات الجامع بالمكان، بقدر قصده البنية الذهنية. وهنا مأخذ أكبر لعلماني العصر، فمتى كانت العلمانية إلغاء للدين؟ فكونها فصل بين الدين والدولة، فهي تثبت الدين واعتراف به وبحرية الاعتقاد داخل منابره المتنوعة؛ فالتغيير المطلوب هو تغيير في بنية الدولة ومؤسساتها لا في مكنون الدين، وهذا من حيث المبدأ دون الدخول في نقاش ديني أصلاً.

يبدو أن ثبات الزمن في مشروعه "الثابت والمتحول" هو الميزة المعرفية الكبرى لأدونيس أمام صدمة متغيرات الواقع؛ فلم يتسع صدره لسماع الآخرين ولم يسعفه شعره ولا فلسفته المتحولة لأيديولوجية نفعية من التوقف مع سؤال الهوية والمواطنة والعقد الاجتماعي بالضرورة. فلم يرَ الثورات سوى صورة ثابتة في مخيلته، باردة لدرجة الموات الروحي، فلا هو أنتج معرفياً، ولا أقر بضرورة تراكمه وبمساواة التجربة الحسية للكل المجتمعي، ولا نأى بنفسه عن تصدير موقف سياسي "عَلماني" موارب لا يوصف نحتاً إلا بالعَلما-لوجي

عاد الشتاء يا دمشق ولم تعدي

يارا شامية

لم يبق سوى زخة لتعلن قدوم فصل الشتاء، الذي تحول في سوريا من نعمة إلى نقمة على أولئك الذين يقطنون في بيوت لا تتوفر فيها أدنى مقومات الحياة. بيوت نزحوا إليها هرباً من ويلات الحرب، بعضها بأسقف مستعارة، وأخرى بلا نوافذ تقي برد الشتاء، ناهيك عن آلاف الأسر التي تقطن في بيوت "على الهيكل" لا يخجل أصحابها من تقاضي أجرتها.

فشتاء السوريين تحول من فصل الخير والعطاء لـ" نذير شؤم" كما عبر عنه "أبو محمد" المعيل لأسرة مؤلفة من ثمانية أفراد تقطن في بيت "على الهيكل" في صحنايا، فيقول: "عانيت وأسرتي الأمرين في الشتاء الماضي؛ فلم أتمكن من توفير وقود للتدفئة في بيت نوافذه مؤلفة من نايلون وشوادر قماشية، وأبوابه مجرد ستائر أو ألواح خشبية وسقوف تدلف مع كل عاصفة". يضيف: "استأجرت هذا المنزل بعشرة آلاف، واليوم رفع مالكه الأجرة لـ15 ألف!".

في حين قضى محمد الابن الأكبر كامل العام الدراسي الماضي بمعطف مرقع وحذاء قديم لا يحمي أقدامه المتجمدة من البرد.

أما والدته فتقول: "تمنيت أن أرى نور المدفأة متقداً ولو ليوم واحد.. أن أفتح صنبور الماء فأحصل على ماء ساخن.. كنا نعتمد على الغاز لتسخين المياه".

تلك القصة ليست مشهداً كرتونياً خرجت به بائعة الكبريت ليلة الميلاد لتبحث عن مشتر يقيها برد الشتاء ويسد رمقها بوجبة طعام، إنما هي واقع يعيشه ملايين السوريين المهجرين الذين هربوا من المناطق الساخنة لأخرى أكثر هدوءاً.

أيضاً هناك آلاف الأسر السورية تعيش حياة قاسية في مراكز الإيواء تحت مظلة النظام السوري، فهي عبارة عن مدارس تحولت لسكن جماعي، غالباً لا يضم إلا دورتي مياه وأربعة صنابير باردة فقط، فيما تنعدم وسائل التدفئة من وقود وسجاد ومدافئ وغير ذلك، لكن ضيق الحال دفع البعض للحصول على غرفة صغيرة بتلك المراكز رغم افتقارها لمقومات الحياة.

الأكثر سوءاً حال اللاجئين في المخيمات، المقدر عددهم وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأكثر من أربعة ملايين لاجئ، بينهم مليون طفل موزعين في لبنان والأردن وتركيا وكردستان العراق، في خيام لا تقي برداً ولاريحاً وفي ظروف معيشية تفتقد أبسط أساسيات الحياة الإنسانية الكريمة.

فمع كل شتاء تتحول معظم المخيمات إلى مستنقعات عشوائية موحلة، نتيجة الأمطار وتضاؤل المساحات الإسمنتية فيها، كما تداهم المياه عدداً من الخيام، بينما تتطاير أخرى بسبب الرياح والطقس العاصف.

تقول "أم خالد" من أحد المخيمات: "يمكننا التأقلم مع صعوبات الحياة نوعاً ما في فصل الصيف، أما صعوبات الشتاء فهي فوق إمكاناتنا المحدودة". وتضيف: "أفضل لو لقيت وأسرتي الموت في سوريا على حياة الشتات والنوم في العراء التي نحياها هنا".

هذه القضية الإنسانية تخطت قدرات المجتمع الدولي المحدودة على تخفيف معاناة اللاجئين، الذين فاقت مأساتهم ما تعرض له كل اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

المازوت كنز الشتاء

أصبحت هذه المادة حلماً لكثير من العائلات السورية، بسبب عدم توفرها وغلاء سعرها، نتيجة حظر الدولة لبيع المازوت بغرض التدفئة، وحصر الحصول عليه بالتسجيل على قسائم في البلديات التابعة لكل منطقة.

حيث خصصت 200 ليتر للعائلة الواحدة تعطى على دفعتين بسعر 180 لليتر الواحد.

لكن تلك القسيمة مجرد حبر على ورق، فالسيد هشام يقول: "وقفت لساعات العام الماضي في طوابير طويلة لأسجل على قسيمة تدفئة، لكن لم يأت دوري حتى شهر حزيران أي في فصل الصيف".

هذا ما أدى لانتشار تجارة المازوت، التي بات لها سوقاً سوداء يباع فيها الليتر بـ 250 وأحياناً ب 300 ليرة، أي ما يكلف الأسرة الواحدة 75 ألف ليرة للحصول على 300 ليتر فقط أي ما يعادل تقريباً راتب الموظف لمدة ثلاثة شهور.

يضيف هشام: "قررت هذا العام أن أخصص مرتبي لتأمين مادة المازوت حتى لو كان ذلك على حساب بعض الحاجات المعيشية الضرورية، فالجوع وضيق الحال أهون من البرد الذي لم يرحم أحداً العام الماضي" حسب تعبيره.

علماً أن وضع الكهرباء يصبح أكثر سوءاً في فصل الشتاء، فلا يمكن الاعتماد عليها كوسيلة تدفئة، ما دفع الكثيرين للاعتماد على الحطب للتدفئة بدلاً من المازوت، رغم أنه يسبب مشاكل صحية فهو يطلق غاز أحادي أكسيد الكربون الذي يؤدي في بعض الحالات للاختناق، لكن يضطر السوريين لاستخدامه للتأقلم مع قساوة الحياة.

بين الظلم والمظلومية

المحامي أنور البني

يتردد كثيراً في النقاشات العامة، وخاصة خلال الفترة الماضية، مصطلح المظلومية، ويتم تداول هذا المصطلح كمفهوم بديل عن الظلم الذي لحق بفئة أو مجموعة دينية أو قومية أو اجتماعية.

وحسب رأيي هناك خطأ كبير بتداول هذا المصطلح، لوجود فارق كبير بين مفهوم الظلم ومصطلح المظلومية؛ فالمظلومية هي تعبير سياسي، بينما الظلم هو تعبير قانوني. ففيما يمكن الحديث عن ظلم أو عدم عدالة لأي فئة أو مجموعة كبداية لرفع الظلم والتعويض عن الضرر، فإن مصطلح المظلومية يستخدم كمفهوم سياسي، ليس أمام القضاء أو أي جهة قادرة على رفع الظلم، وإنما لشد عصبية وقيادة المجموعة نفسها التي تعرضت للظلم تحت رغبة الانتقام للظلم اللاحق بها، وغالباً ما يستخدم هذا المصطلح قيادات تفرض نفسها على المجموعة، وتقمع كل صوت معارض مستخدمة هذا الشعار كتبرير لجرائمها.

لذلك وحسب رأيي فإن مستخدم مصطلح المظلومية لا يهدف بالنهاية لرفع الظلم عن الفئة التي تعرضت للظلم، وإنما لاستخدام هذا الظلم لتحقيق أهداف أخرى أهمها السلطة. بل ربما يرى أن من مصلحته تعميق هذا الظلم وزيادته حتى يبرر أكثر استئثاره بالسلطة ويبرر جرائمه. ويقوم مستخدم هذا المصطلح بالتلويح به كأداة ابتزاز داخلية تجاه معارضيه، وخارجية تجاه الأطراف الأخرى غير الجهة التي ألحقت الظلم لتثبيت سلطته وربح مكاسب أكبر.

ويمكن أن نسقط هذا التفسير على الكثير من القضايا والمسائل التي عايشناها، ابتداء من موضوع القومية العربية التي تعرضت، حسب مستخدمي مفهوم المظلومية، إلى هجوم إمبريالي غربي صهيوني قسمها ومنع وحدتها وأبقاها فريسة الجهل والتخلف، ولكن حاملي هذا الشعار الذين استولوا على السلطات ببلدانهم من أجله فعلوا كل شيء إلا رفع الظلم وقيادة بلادهم نحو الوحدة والعلم والحضارة، ارتكبوا كل الجرائم بحق بعضهم وبحق شعوبهم، وحاربوا الجميع إلا من ادعوا أنهم سبب مصائبهم، ومازلنا كشعوب عربية نتباكى على أنفسنا ونحمل مظلوميتنا كقميص عثمان، نحمله سبب مأساتنا ولا نحمل القيادات المجرمة المسؤولية عنها.

وكذلك المظلومية الفلسطينية التي حملتها كل قيادات الدول العربية لتزيد في قمع شعوبها وتثبت سلطاتها، دون أن تحرك ساكناً تجاه المسؤول عن هذا الظلم. والشعب الفلسطيني المظلوم أكثر من دفع ثمن شعار المظلومية من دمه، ومع أن حاملي شعار مظلومية الشعب الفلسطيني هادنوا الجهة الظالمة "إسرائيل" ووقعوا اتفاقات معها، إلا أنهم أبدا لم يهادنوا أو يتفقوا مع رفاقهم من الشعب الفلسطيني، وبقي القتال بينهم دون هوادة.

والظلم اللاحق بالكورد في الشرق، إن كان بسوريا أو العراق أو تركيا أو إيران، استخدم تحت شعار المظلومية لبناء أحزاب منغلقة قمعية حديدية حاربت الجميع وأولهم الأكراد أنفسهم، وكانت أداة بيد الجميع، تخدم أجندات لا علاقة لها بالشعب الكوردي، تحت شعار المظلومية نفسه، وتحت هذا الشعار تم التلاعب بالشعب الكوردي وبحلمه بدولة قومية، ودفع الشعب الكردي من دمه ومعاناته الكثير. وكذلك في الوقت التي يقوم به حاملي هذا الشعار ببناء هدن وتحالفات مع من ألحق الظلم بالشعب الكوردي، فإنه لا تتم المهادنة أو الاتفاق مع الأكراد الذين يعارضون هذه الأحزاب، ووجهت بنادقها وجهودها ضد الجميع إلا الجهة التي ألحقت الظلم بها.

وحكاية الظلم الذي لحق بالعلويين في سوريا بمرحلة ما من الزمن، حسب ما يشعر العلويون، استخدمت كشعار مظلومية لتسلط فئة من العلويين على السلطة في سوريا، وتحت هذا الشعار تم قتل وتهجير الشعب السوري، وتدمير سوريا انتقاماً لهذه المظلومية المفترضة، وحتماً كان الانتقام من العلويين المعرّضين لهذه السلطة أشد وأقسى، بسبب أنهم من المظلومين أساساً ويتوجب عليهم الانصياع، وحتماً لم تقم هذه الفئة أبداً برفع الظلم عن الطائفة المظلومة، بل عمقت إحساسها بالظلم، بل زادت من ظلمها، إلا من انصاع والتزم معها بشكل كامل وأصبح وقوداً في مشاريعها السلطوية.

والمظلومية الشيعية في العراق أثناء حكم صدام حسين جعلت نظام الملالي المجرم بطهران ينتقم بأبشع صورة من البيئة السنية التي لا ناقة لها ولا جمل بهذه المظلومية، بعدما وضع يده على السلطة ببغداد.

والمظلومية الشيعية في لبنان كذلك جعلت من حزب الله يضع يده على كل مقدرات لبنان، وقمع وقتل وهجر كل معارضيه وخاصة من الشيعة أنفسهم.

شعار المظلومية هو شعار يهدف للانتقام للظلم، ليس برفعه بل بإلحاق ظلم أكبر بالآخرين. وليس بالضرورة أبداً أن يكون بحق الجهة الظالمة، بل غالباً لا يكون كذلك، بل غالباً يكون هذا الانتقام من جهات أخرى لا علاقة لها بهذا الظلم.

شعار المظلومية الذي حملته القيادات السياسية والقومية والدينية والطائفية لتجييش الناس هو من أوصل الشعب السوري لهذا الوضع، ودفع بالاحتقان إلى مستويات عليا.

يجب العودة إلى معالجة الظلم بالعدالة وليس بظلم الآخر، وما دامت أبواب العدالة مغلقة، فدعوات الانتقام ستظل ترفرف وتستدعي الدماء، وأول الخطوات محاكمة المجرمين وإعادة الاعتبار للحقوق.

أربعة أعوام على اعتقال المحامي خليل معتوق

المحامي ميشال شماس

مضى على اعتقال صديقي وأستاذي المحامي خليل معتوق أربع سنوات، لم ولن تستطيع أن تمحو طيفه من ذاكرتي، فحضوره مازال قوياً رغم ابتعاده القسري، هو بعيد بجسده في زنزانته وحيداً، لكنه قريب بطيفه وروحه.

لا زلت أذكر في إحدى ليالي صيف 1992 طلبَ منّي الأستاذ خليل أن أرافقه إلى مكتبه القريب من ساحة الشهبندر بدمشق لكتابة مذكرة دفاع عن عشرة معتقلين اتهموا بتشكيل "لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا"، كان يتلو عليّ نص المذكرة، وأنا أخطها حرفاً حرفاً وكلمة كلمة على آلة كاتبة صغيرة، وكان الخوف يتسلل إلى نفسي مع كلّ كلمة كنتُ أخطها لما فيها من جرأة غير معهودة في الدفاع عن هؤلاء العشرة، ومع الوقت بدأ الخوف يتلاشى رويداً رويداً بعد أن اندمجت كلياً في روح تلك المذكرة التي فتحت عيوني وعقلي على ما يعانيه أصحاب الرأي الحر والكلمة الحرة.. وضرورة الوقوف معهم ومساندتهم والدفاع عنهم..

أربعة أعوام مضت على اعتقال صديقي واستاذي دون أن يبرح مخيلتي، يأتيني في المنام، يحدثني.. يناقشني في قضايا المعتقلين.. لم أستطع أن أنساه، وكيف لي أن أنساه وهو الذي فتح لي مكتبه وقلبه وأخذ بيدي في مهنة المحاماة، وزادني بعلمه وخبرته الكثير الكثير؟ وحتى عندما نلتُ لقب أستاذ في المحاماة لم أستطع الفكاك عنه، فبقيت في مكتبه، تقاسمتُ معه عمل المكتب وانخرطت معه في قضايا الدفاع عن حقوق الإنسان السوري وحرياته..

في العام 2000 أعلن نهائياً تفرغه للعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بعيداً عن أي عمل سياسي، فكان قراره اعتزاله العمل السياسي، بعد أن شعر أن اشتغاله بالسياسة سوف يضعف من حماسته في الدفاع عن حقوق الإنسان السوري ويضعف من استقلالية موقفه، وقال حينها: "إن العمل في مجال حقوق الإنسان يجب أن يكون منزهاً عن أي ميل أو هوى في السياسة لأي اتجاه كان". وفتح قراره الهام باعتزال العمل السياسي لصالح التفرغ التام للعمل في الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية، الطريق أمام تعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

ومع انطلاقة ربيع دمشق بعد موت الأسد الأب وخلافة ابنه بشار الحكم، وانتشار المنتديات السياسية في مختلف المحافظات السورية، كان أبرزها في دمشق منتدى الأتاسي، و"مركز حقوق الإنسان" الذي أنشأه الأستاذ خليل معتوق في منزله، لكن لم يمض شهران على فتح ذلك المركز حتى بادرت السلطات السورية إلى إغلاقه وجميع المنتديات الأخرى، في حملة أمنية غير مسبوقة طالت أبرز نشطاء المجتمع المدني في سورية، حيث تم اعتقال العشرات في مقدمتهم الأستاذ رياض الترك والأستاذ حبيب عيسى والدكتور عارف دليلة وغيرهم، وتمت إحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا، وهنا انبرى الأستاذ خليل معتوق مع ثلة من المحامين للدفاع عنهم بكل قوة وعزم.

وكان للمحامي خليل معتوق دور بارز في الدفاع أيضاً عن مجموعة معتقلي إعلان دمشق بيروت- بيروت دمشق، وفي مقدمتهم المحامي الأستاذ أنور البني والشهيد مشعل تمو، هذا الإعلان الذي دعا إلى إعادة تصحيح العلاقات بين سوريا ولبنان.. وبينما كانت المحاكمات جارية في القصر العدلي بدمشق، شنت السلطات السورية حملة اعتقالات واسعة طالت عدداً من قيادة التجمع الوطني لإعلان دمشق إثر اجتماع عقدوه في دمشق، مما دفع بالمحامي خليل معتوق إلى بذل جهود حثيثة من أجل تنظيم الدفاع عنهم مع عدد من المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنهم، من بينهم كاتب هذه السطور والمحامون حسين عيسى وجيهان أمين والمحامية رزان زيتونة والمحامي ناظم حمادي اللذين خطفا في دوما منذ ثلاث سنوات وغيرهم.

ومع بداية الثورة السورية ازداد الضغط على الأستاذ خليل معتوق ورفاقه الذين ضاعفوا من جهودهم نظراً للأعداد الكبيرة التي كان يتم اعتقالها يومياً على خلفية التظاهرات والاعتصامات التي كانت تشهدها البلاد. واستمر الأمر على هذه الحالة حتى تاريخ

2/10/2012 عندما فوجئنا بخبر اعتقال المحامي خليل معتوق مع صديقه محمد ظاظا بعد خروجه من منزله بصحنايا متجهاً إلى مكتبه الكائن بدمشق. ليتحول من مدافع عن المعتقلين إلى معتقل يحتاج إلى من يدافع عنه.

خليل معتوق هذا المحامي الإنسان الذي يمثل ضمير كل سوري وسورية، وكل إنسان يتطلع نحو الكرامة والحرية، هذا الإنسان الذي انحاز منذ نعومة أظفاره للدفاع عن المظلومين والمضطهدين، وهو الذي أمضى أكثر من عشرين عاماً في طريق معركة الدفاع عن معتقلي الرأي والضمير، ساهم خلالها مع العديد من رفاقه في الدفاع عن آلاف من المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير من شيوعيين وناصريين وإسلاميين وبعثيين ونشطاء حقوق إنسان، هو الآن يحتاج كعشرات الآلاف من المعتقلين إلى دعمنا جميعاً.

خليل معتوق وزملاؤه المعتقلين من زنزاناتهم وكل المؤمنين بحرّية الشعب السوري مستمرون في النضال ضدّ الاستبداد والطغيان لم ولن يتوقفوا، حتى يتحرر كل المعتقلين وتتحرر معهم كل السوريات والسوريين.

قانون العقوبات السوري والمرأة

المحامية دعد موسى

لا يعتبر قانون العقوبات السوري العنف ضدّ المرأة جريمة، بل يشجع على ارتكاب العنف ضدّها في العديد من مواده، ونشير هنا إلى بعضها:

1 - فصل الاعتداء على العرض الوارد في المواد 489 إلى 508

- المادة 489: "من أكره غير زوجه بالعنف أو التهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على الأقل".

(الاغتصاب الزوجي): هذه المادة لا تعترف بالاغتصاب في إطار الزوجية؛ بمعنى أنها تعطي للزوج حق اغتصاب زوجته قانوناً، لذلك لا بد من تعديل نص المادة وحذف كلمة "غير زوجه" من تعريف الاغتصاب.

- المادة 508 - زواج ضحايا العنف من مرتكب الجريمة:

1 - إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا كان صدر حكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه.

2 - يعاد إلى الملاحقة أو إلى تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وانقضاء خمس سنوات على الجناية إذا انتهى الزواج إما بطلاق المرأة دون سبب مشروع أو بالطلاق المحكوم به لمصلحة المعتدى عليها.

وهذه المادة تم تعديلها لتصبح على الشكل التالي:

المادة 9: تلغى المادة 508 ويستعاض عنها بـ "إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجنايات الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها:

1 - يستفيد من العذر المخفف وفق أحكام المادة 241 على أن لا تقل العقوبة عن الحبس سنتين، ويعاد إلى محاكمة الفاعل إما بطلاق المرأة دون سبب مشروع أو بطلاق المحكوم لمصلحة المعتدى عليها قبل انقضاء خمس سنوات..".

ألغيت المادة (508) والتي كانت تعفي المعتدي على الضحية من العقوبة في حال زواجه منها بعقد زواج، ويحبس سنتين فقط و5 سنوات إذا طلقها. الزواج مكافأة وتشجيع لمرتكبي العنف الجنسي ضدّ النساء، وانتهاك لكرامة وحرية النساء وحقهن باختيار الزوج، ولا بد من معاقبة المجرمين على جرائمهم وعدم إكراه الفتيات على الزواج لمنع الفضيحة والسترة.

وهنا نشير إلى تعدد المصطلحات المستخدمة في هذا الفصل من قانون العقوبات لناحية توصيف الجرم ووسائل الاثبات وحق الشكوى، وبالنتيجة الاتهام والعقوبة. حيث أن هناك العديد من الأحكام القضائية في قضايا الاعتداءات الجنسية تختلف من حالة لأخرى؛ فمرة تعتبر الفعل اغتصاباً وأخرى فضّ بكارة وثالثة فحشاء ورابعة فعلاً مناف للحشمة.. وبالتالي قد يستخدم المعتدون تلك المواد والتفسيرات كوسيلة دفاع ويتملصون من العقاب، أو ينالون عقاباً بسيطاً في أحسن الأحوال.

2 - الأعذار المخففة والأسباب المخففة التقديرية التي تستخدم كدفاع للتخفيف من العقوبة في قضايا ما يسمى "جرائم الشرف":

المادة 548 معدلة: "يستفيد من العذر المخفف من فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنا المشهود، أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلهما أو إيذائهما أو على قتل أو إيذاء أحدهما بغير عمد، على أن لا تقل العقوبة عن الحبس مدة سنتين في القتل".

المادة 548 من قانون العقوبات بعد التعديل بالمرسوم التشريعي رقم 37 لعام 2009 وطرأ تعديل آخر على هذه المادة بالمرسوم رقم 1 لعام 2011 برقم مادة 15: "يستفيد من العذر المخفف من فاجأ.. وتكون العقوبة الحبس من 5 سنوات إلى 7 سنوات على الأقل".

التعديل يعطي عذراً مخففاً للرجل، ويعتبر الجرم جنحة، علماً أنه جناية قتل. ويخفض من العقوبة في حال قتله أو إيذائه زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته عند مفاجأتهم بجرم زنا مشهود أو صلات جنسية فحشاء مع رجل.

- الدافع الشريف الوارد في المادة 192:

المادة 192 : "إذا تبين للقاضي أن الدافع كان شريفاً، قضى بالعقوبات التالية: الاعتقال المؤبد بدلاً من الإعدام، الاعتقال المؤبد أو لخمسة عشر سنة بدلاً من الأشغال الشاقة المؤقتة، الحبس البسيط بدلاً من الحبس مع التشغيل".

هذه المادة تعطي عذراً مخففاً إذا ارتكبت الجريمة بدافع شريف، لكنها لم تحدد ماهية الدافع الشريف، مما يؤدي إلى إعطاء الحق للرجال في العائلة في ممارسة العنف ضدّ النساء (قتلاً أو إيذاء) بحجة الدافع الشريف. لا بد من تعديل هذه المادة واستبعاد جرائم الشرف المرتكبة ضدّ النساء في العائلة من نطاق تطبيقها، لأنها تشجع على قتل النساء بذريعة الشرف.

الاستفزاز الوارد في المادة 242 من قانون العقوبات: "ما يسمى الجرائم المرتكبة باسم العاطفة".

المادة 242 : "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق، وعلى جانب من الخطورة أثاره المجني عليه".

هذه المادة التي تعطي عذراً مخففاً لفاعل الجريمة التي يقدم عليها بسورة غضب شديد، وتتحول الجريمة من جناية إلى جنحة، وتنخفض فيها العقوبة بشكل كبير. والعلة من التخفيف هنا هي أن مرتكب الجريمة أقدم عليها بدون التحكم بإرادته، بسبب عمل غير محق أتى به المجني عليه، وتستخدم هذه المادة للتخفيف من العقوبات في الجرائم التي ترتكب بحجة وبدواعي الدفاع عن العرض والشرف. فلا بد من تعديلها واستبعاد تطبيقها على مثل هذه الجرائم، وذلك للحد من العنف ضد النساء.

سراطين تلتهم الطفولة

قصي الأحمد

بنظراتها الطفولية البريئة، وبوجهها الشاحب، استقبلتنا الطفلة تسنيم، ابنة الثمانية أعوام، وهي مستلقية على سرير المرض، وفي يدها النحيلة إبرة تتلقى من خلالها جرعة كيميائية لمرضها.

بجانب تسنيم لعبتها الصغيرة، التي لا تكاد تقوى على حملها، واللعب بها.

حاولنا الكلام معها، لكن كلامها كان متقطعاً، تبدو فيه علامات التعب والوهن.

بجانب تسنيم تجلس جدتها، تنظر إليها بعين الرأفة أحياناً، وبعين القلق أحياناً أخرى. تقول: "قبل أربع سنوات، لاحظنا تغيراً طرأ على صحة الطفلة، حيث أصيبت بوهن عام في جسدها. اعتقدنا في البداية أنه مرض عادي، مما يصيب الأطفال عادة. غير أن التحاليل كشفت لنا، أنها قد أصيبت بمرض سرطان الدم، أو ما يعرف بالابيضاض اللمفاوي الحاد..

كان هذا الخبر صدمة كبيرة لنا، غير أن ما خفف عنا وقعته، هو أن المرض كان في بدايته، ولايزال معنا متسع من الوقت لعلاجها".

في مشفى البيروني بدمشق، بدأت تسنيم رحلة علاج صعبة؛ فطريقها الطويل من مسكنها في مدينة دوما إلى المشفى مليء بحواجز لقوات النظام عليها اجتيازها، وكثيراً ما تستهلك رحلتها هذه أكثر من عشر ساعات!

بدأت الطفلة تتماثل للشفاء شيئاً فشيئاً رغم كل هذا.. غير أن انقطاعها عن العلاج، سبب تراجعاً في حالتها الصحية، ذلك أن قوات النظام أطبقت حصارها على الغوطة، ومنعت أي أحد من الدخول والخروج منها.

أصبحت حالة تسنيم تزداد سوءاً، وبدأت علامات تطور المرض تظهر عليها: "ونحن ننظر إليها ولا ندري ما نفعل.. إلى أن علمنا بافتتاح مركز رحمة لأمراض الدم والأورام في الغوطة، فتوجهنا إليه مباشرة، وبدأنا فيه رحلة علاج أخرى..".

إلا أن استجابة تسنيم هذه المرة، كانت أقلّ من المرة الماضية، بسبب النقص الكبير في الأدوية والأغذية اللازمة لها.

تعلّق الجدة: "ولكن على الأقل، هذا أفضل من بقائها بلا علاج".

بدأت علامات التحسن تظهر على الطفلة ببطء، وساعدها في ذلك، وجود عائلتها بالكامل بجانبها، فعناية أبيها بها، وحنان أمها عليها، ومواساة إخوتها لها، كلها ساعدت بشكل كبير، بتحسن حالة الطفلة، وتماثلها للشفاء.

غير أن الأقدار شاءت غير ذلك، فمن حرمها من الخروج لاستكمال علاجها أول مرة كان نفسه السبب في تأخر شفائها هذه المرة، لكن بطريقة أشد.

ذلك أن الطفلة تلقت صدمة كبيرة -لن تشفيها الجرعات الكيميائية ومراكز العلاج- أدت لتدهور حاد في صحتها، بل إلى تدهور في حالتها النفسية والاجتماعية.. إنها صدمة استشهاد والدها، في قصف لقوات النظام، على مدينة دوما.

دخلت تسنيم بعدها، في حالة نفسية مزرية، فأصبحت شديدة البكاء، وصارت استجابتها للشفاء أقل من قبل.

تسنيم هي واحدة من 170 طفل، مصابين بالسرطان في الغوطة الشرقية، بحسب الدكتورة وسام الرز مديرة مركز رحمة لأمراض الدم والسرطان، والمرضى يعانون من نقص كبير بالأدوية وعدم توفر الأجهزة اللازمة لعلاجهم. بل إن بعضهم فارق الحياة بسبب العديد من هذه الصعوبات، وأحياناً أقل منها..

لا تزال تسنيم تتابع علاجها في مركز رحمة، وهي تشعر باستمرار أنها ليست كبقية الأطفال الذين في سنها، خصوصاً وأن المرض يؤثر على نشاطها اليومي، ويشكّل وهناً في جسدها، ناهيك عن آلام المرض والعلاج، كوخزة الإبرة، والجرعة الكيميائية، وغيرها..

وأشدها صورة والدها، التي لا تزال في مخيلتها، إلى اليوم.

النساء في حظيرة السلطة

إباء منذر

كنت في الخامسة من عمري حين أدخلتني أمي روضة تابعة للاتحاد النسائي، كثير من أطفال جيلي سجلوا في روضة "البراعم" لكنني اختلفت عنهم، اعتقدت لفترة طويلة أنّ في ذلك امتياز ما، وكنا كأطفال نشارك في أنشطة تابعة لهذا الاتحاد المجهول بالنسبة لي، فهمت لاحقاً وبالتدريج أنّ للنساء اتحاد في بلدي من المفترض أن يحمل همومهن.

في مراهقتي كثيراً ما كنت أنصح صديقتي التي تتعرض للضرب من قبل أهلها لزيارة هذا الاتحاد، كانت تضحك ساخرة وأنا أحاول إقناعها بما أتخيله عن هذا المكان: أخبرها أنه معني بكل النساء في سوريا، صوَرته كأحد مؤسسات المدينة الفاضلة: "لا تقلقي جربي لن تخسري شيئاً" هذا ما أقوله لها، لكنها تضحك وهي تردّد: "شر البلية ما يضحك"، لا أدري لماذا انطبعت في ذهني كل هذه الصورة الوردية عن هذا المكان، لا أعلم بدقة من صاحب الغرس الذهني الأول لهذه الفكرة، مع أنه من الاتحادات القليلة التي لم تنعم ببرنامج تلفزيوني خاص على القناة الأولى.

عندما ازددت وعياً أعدت المونولوج الداخلي لصديقتي، وفكرت بما كان يدور في ذهنها وأنا كالبلهاء أقنعها بجدوى الشكوى لاتحادنا نحن النساء، لعلها اعتبرتني خارج الزمان والمكان، أو ربما ابتلعت كلماتها خوفاً من التهمة الجاهزة لكل من لا يؤمن بمؤسسات الدولة: "إضعاف الشعور القومي، ومعاداة أهداف الثورة، والطعن بمنجزات الحركة التصحيحة.."، وهي من التهم التي كانت توجه للمعتقلين السياسيين.

تأخرت بعض الشيء في فهم "منجزات الحركة التصحيحة"، لا سيما الاتحاد النسائي الذي من خلاله قدّم النظام نفسه على أنه الأكثر انفتاحاً في المنطقة لناحية حقوق المرأة ودورها في المجتمع، وهو ما حاول تكريسه مؤخراً عبر تعيين امرأة (هدية عباس) رئيساً لمجلس الشعب السوري.

فشل قانوني

المؤسسة التي حملت شعارات حماية المرأة وتوحيد طاقاتها وإزالة القيود الحائلة أمام تطورها لم تفلح في تغيير القوانين بما يحفظ كرامة المرأة السورية ويحمي حقوقها، ربما قدمت بعض النصائح فيما يخص تحديد النسل والصحة الإنجابية، إلى جانب شريكتها في الأهداف (الهيئة السورية لتنظيم الأسرة التي تأسست في العام 2003) إلا أنّ كلتا الجهتين عجزتا عن انتزاع قانونٍ يعطي المرأة السورية المتزوجة من أجنبي الحق في منح أطفالها الجنسية.

كذلك الحال فيما يخص قانون -ما يُسمّى- جرائم الشرف، الذي يهدر دم النساء لمجرد الشبهة، ويضعهن تحت رحمة الذكور؛ فبعد حملات متواصلة من قبل جمعيات أهلية وحقوقية لإلغائه، تمّ إجراء بعض التعديلات الشكلية عليه مع الاحتفاظ بمضمونه، حيث نصّ آخر تعديل عام 2011 على الحد الأقصى للعقوبة (سبع سنوات) مع الإبقاء على العذر المُخفِف لمرتكب الجرم وفق المادة 548 من قانون العقوبات، مشرّعاً الباب أمام الجاني للتنصل من جريمته.

أما فيما يتعلق بالاغتصاب، فبدلاً من ردع المعتدي، وحماية النساء وخاصة القاصرات منهن، في مجتمع محافظ يحمل المرأة المسؤولية حتى وإن كانت هي الضحية، جاء القانون ليخفف عقوبة الجاني ويكتفي بالسجن لمدة عامين لمرتكب جرم الاغتصاب، والأنكى من هذا، أنه يتيح للجاني (الذكر) الحق بالزواج من الضحية.

والأسوأ أنّ المشرّع السوري اعتبرّ أنّ فعل الاغتصاب يقع فقط على غير الزوجة!

حتى الآن لم ينظر القضاء السوري إلى المرأة على أنها كيان كامل؛ فشهادتها أمام القضاء ما زالت منقوصة، شهادة كل امرأتين تعادل شهادة رجل واحد وفق المادة 12 من قانون الأحوال الشخصية، وفي بعض الحالات (كما موضوع الزنى) لا تُقبل شهادة المرأة مطلقاً حتى لو كنّ خمسين امرأة! ويحق للرجل الزواج بأربعة بالاستناد إلى الشرع والقانون حسب المادة رقم 17 من قانون الأحوال الشخصية، وكذلك قانون التوريث؛ فللذكر دائماً حظ الأنثيين، ولا ولاية للأم على أطفالها في القانون السوري؛ فالولاية للأب ومن بعده ذكور العائلة، ولا يمكنها السفر بأطفالها دون إذن الولي، والطلاق التعسفي والإداري معمول به في القانون السوري رغم كل ما فيه من امتهانٍ لمكانة المرأة.

هذا غيض من فيض، رغم ما نصّ عليه دستور النظام الجديد الصادر في العام 2012 من مساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل، ورغم وجود 30 امرأة في مجلس الشعب السوري من أصل 250 عضواً إلاّ أنهنّ عاجزات عن تمرير أي مشروع قانون يضمن حقوق المرأة الأساسية.

ورغم أنّ النظام السوري وقع عدداً من الاتفاقيات الدولية، وأهمها الاتفاقية الخاصة بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) إلا أنه تحفظ على البنود الأساسية في المعاهدة بوصفها تتعارض مع قوانينه، ما أفرغ المعاهدة من محتواها، وجعل كل ادعاءاته عن المساواة بين الجنسين مزيفة ولا قيمة عملية لها.

دمية للاستعراض السياسي

استخدم النظام المرأة كدمية للاستعراض أمام العالم وإدعاء الحداثة، حيث دفع ببعض النساء إلى بعض المواقع الهامشية ضمن سلطة أمنية مخابراتية لا تعترف بأي حصانة لأي موقع مهما بلغ شأنه، فكيف هو الحال بعضوات مجلس شعب أو رئيسة اتحاد نساء أو عضوات قيادات قطرية في الحزب، أو مديرة مشفى... الخ، ظلّ تمثيل المرأة في المفاصل السياسية التابعة للنظام لا يتعدى كونه تمثيلاً كرتونياً.

مؤخراً، عمد النظام وتحت ضغط احتياجاته للدفاع عن سلطته، إلى الزج في النساء ليستخدمهن كوقود في حربه الداخلية ضد شعبه، حيث استطاع تجنيد ما يسمى (لبوات الدفاع الوطني)، بالمقابل استخدم النساء المعتقلات لديه للطعن في "المعارضة"، عبر بث اعترافات تحت الإكراه، عمّا سُمّي بـ"جهاد النكاح"، هذا ما تمّ تعريته مراراً من قبل وسائل الإعلام.

أما الحياة السياسية التي ظلت مغلقة أمام السوريين طيلة الخمسين سنة الماضية من حكم آل الأسد، فقد شهدت ظاهرياً بعض الحراك (تحت سقف الوطن)، بتشكيل عدة تجمعات وأحزاب يغلب عليها العنصر النسائي، ولا تعدو كونها واجهات كرتونية دون أي عمق شعبي أو وطني، ولم ينس النظام الدفع ببعض الوجوه النسائية للمشاركة في الوفد المفاوض لحل الأزمة السورية، لتكون الرسالة واضحة إلى عالم تزداد حساسيته تجاه قضايا الجندر، أن لا تمييز لديه على قاعدة الجنس، في حين أن القرار الأول والنهائي سيعود للسلطة، والمرأة هنا ليست أكثر من دمية للاستعراض السياسي.

وفي المقابل لم يسمح النظام للجمعيات الأهلية بالعمل بشكلٍ جدي في قضايا المرأة الجوهرية، حيث تم حل

(جمعية المبادرة الاجتماعية) لاقترابها من التابويات المحرمة كقانون الأحوال الشخصية وموضوع تعدد الزوجات.

عنف سافر

الصورة التي يروجها النظام لنفسه عبر نسائه الأنيقات أو المقاتلات، تجد نقيضها داخل المعتقلات؛ حيث الانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها جميع المعتقلين بشكلٍ عام والمرأة بشكلٍ خاص بوصفها امرأة؛ حيث وثقت (المنظمة السورية لحقوق الإنسان) ما يقارب أربعين ألف حالة تعرضت خلالها المرأة للاعتداء الجنسي "بصورة ممنهجة ومتعمدة كسياسة عقابية سواء كانت بهدف الحصول على المعلومات ونزع الاعترافات، أو بغرض التلذذ والإذلال والتشفي بالترهيب بدافع ثأري وانتقامي من أحد أفراد العائلة" وفق ما أفاد تقرير المنظمة. إلى جانب التنكيل الذي تتعرض له النساء خلال عمليات المداهمة، ووثقت المنظمة حالة اغتصبت خلالها الأم بحضور أفراد العائلة، وفي المنزل ذاته وثقت المنظمة اغتصاب أصغر البنات والتي لم يتجاوز عمرها 16 عاماً.

ووفق "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" هناك نحو 6580 حالة اعتقال تعسفي تعرضت لها المرأة السورية منذ بدء الثورة بينهن ما لا يقل عن 225 حالة دون سن الـ18.

الاتحاد النسائي بوصفه راعياً وحيداً لقضايا المرأة السورية أهدر حقوقها القانونية، ولم يسمح بظهور بدائل عن هذه المؤسسة السلطوية. وسياسياً تحولت المرأة إلى دمية لخدمة المصالح السياسية للنظام، أما المعتقلات فتعبق برائحة الموت والدماء لنساءٍ لا بد سمع بهن الاتحاد النسائي والتكتلات النسائية الأخرى التي أفرزها النظام لكن لا صوت ولا فعل لـ(لماريونيت) على المسرح السوري.

الدعارة السرية تملأ أحياء دمشق ومنظمات وجمعيات خيرية تطلب الجسد مقابل المال

زهرة محمد

تعيش دمشق ظروفاً لم تمر عليها منذ السفربرلك، من غلاء المعيشة والفقر المدقع الذي يعصف بأهلها. ست سنوات كانت كفيلة بقلب المعادلة من تحول دمشق لمقصد لجميع من أراد (الرخص) إلى بلد تسوده طبقتان مع انعدام الطبقة الوسطى؛ ففي دمشق باتت الآن طبقة الأثرياء وهم من لم تمر عندهم الحرب إلا مرور الكرام، وفقير سلبته سنوات عجاف كل ما يملك، حتى لقمة عيشه. ومع ازدياد هجرة الشباب واستشهاد الكثيرين وفقدان الكثيرين أيضاً، باتت دمشق مدينة تعج بالنساء الوحيدات اللواتي ليس لهن معيل، وقد أتت الظروف عليهن حتى تقطعت السبل وأصبح العمل شحيحاً والمورد معدوماً، ولم تكن للكثيرات إلا امتهان الدعارة وبيع أجسادهن والعيش بمورد لو كان زهيدا مقابل امتهان كل واحدة منهن.

تقول سميرة: (لقد أجبرتني الظروف لأن أرضخ لبعض الرجال كوني وحيدة ولا معيل لي خاصة مع سفر طليقي وأخي الوحيد, وذلك بعد نزوحي لعدة مناطق في دمشق بين السبينة مخيم اليرموك وركن الدين, وصولا إلى الغرفة التي أسكن فيها حاليا، وهي لزوجات المفقودين والشهداء, والكثير من النساء يعشنّ هنا ويفعلن ما يريد القائم على الجمعية أن يأمرهن وهو ممارسة الجنس معهن، هناك فتيات صغيرات ونساء أرامل رضخن، ولا أخفي أن بعضهنّ كنّ راغبات بما يفعلن!!)

وتضيف: (كنت أعمل في معمل للألبسة وكان المسؤول أيضا يمارس الجنس مقابل المال مع بعض النساء والفتيات، اللواتي سيراهن ضعيفات ويختار من تعجبه، مقابل 2000 ليرة للمرّة الواحدة. قرّرت حينها أن أحاول تغيير عملي والسفر، سافرت إلى لبنان وتعرفت على سائق يعمل على الخط بين لبنان والشام, في الرحلة سألني إن كان يوجد لي أقرباء في لبنان، عندما عرف أنه ليس لي أحد ولا أعرف أحداً، قال لي أنه يود مساعدتي وحاول الاتصال بي مرة ثانية وقال إنه يريد أن يتعرف علي، ذهبت معه بعد عدة أيام إلى شقته في البرامكة وحدث أن ما رس الجنس معي مقابل 7000 ليرة سورية، ولكني بعد ذلك غيرت رقم هاتفي ولم أعاود ذلك معه).

في هذه الأوقات التي تعم فيها الفوضى يبدو أنّ الدعارة هي العملة الثمينة بنظر بعض الشبان أبناء أصحاب الملايين في أحياء دمشق المعروفة مثل حي التجارة والذي تابعت سميرة سردها لما شاهدت بعينها كونها انتقلت الى العمل في تنظيف الشقق, وتقول: (كنت أشاهد هؤلاء الشبان وهم يحضرون الفتيات, منهن من كانت تخاف لأنها (مستحدثة أو جديدة) على هذه المهنة، وأذكر تلك الفتاة الحمصية ذات 19 عاما عندما أتت كانت خائفة وتصرخ ولكن الشباب أجبروها).

الجمعيات الخيرية والتي ينبغي لها أن تكون عوناً لمن طحنتهم ظروف الحرب القاسية كان بعضها شريكاً في الجرم, وكان الطعام وتأمين السكن هو الثمن البخس التي تجري (البيعة) فيه، وهناك مراهقات لم يبلغن سن الرشد أجبرنّ على ممارسة البغاء مقابل الطعام والمال، منهن فتيات عمرهن 15 سنة فقط, وهناك فتيات أجبرنّ بالقوة. الكثير من الظروف قد أجبرت وطوّعت نساء قد يكن مهيئات نفسيا وجسديا لممارسة الدعارة، وهناك الكثير من الفتيات والنساء اللواتي رفضن كثيرا وأجبرن ضمن ما يحيط بهن من قسوة وفقر على المحافظة على طهارتهن التي قهرتها آلة حرب أتت على الجسد والشرف والعفة للبعض، ودمرت كل شيء جميل في دمشق وغيرها من المدن في سورية .علماً أنّه وبحسب أنباء أفادت أنّ وزارة الداخلية السورية صرّحت رسميّاً ومن خلال إحصائياتها أنها ضبطت ما يقارب 110 بيوت دعارة بين عامي 2012 و2013, وبحسب ذات المصدر تصرّ الداخلية السورية أنّ عدد حالات الدعارة في معظم المحافظات السورية لا يتجاوز الـ600 حالة. ويُذكر أنّ فضيحة هزّت الصحافة العربية في نيسان من هذا العام عندما فكّكت قوّات الأمن اللبنانية شبكة ما قالت إنه أكبر شبكة للدعارة في البلاد وأطلقت سراح 75 امرأة معظمهن سوريات، بحسب مصدر أمني لبناني.

المرأة العربية و الاغتراب

أحمد برقاوي

ما المرأة؟ سؤال بدأناه بما وليس بمن. وآية ذلك نزوعنا نحو تحديد الماهية الكُليّة للمرأة، ومن ثم تحديد ماهية المرأة العربية.

لو قلنا: المرأة إنسان ذو عضو مؤنث فهذا يعني بأننا قدمنا تعريفاً بيولوجياً للمرأة يشبه تماماً قولنا الرجل إنسان ذو عضو مذكر، لكن هذا يعني أمراً في غاية الأهمية ألا وهو أنّ المرأة والرجل يشتركان في صفة ماهوية هي الإنسان، وبالتالي هناك ماهية واحدة للمرأة والرجل واختلاف في وظيفة كل منهما في بعض وظائف الجسد. وكل تعريف للإنسان تعريف يشمل المرأة والرجل. فإذا قلنا الإنسان حيوان ناطق، عاقل، حرّ، إرادي، ضاحك، عامل.. الخ، فهذه تعريفات تنسحب على الذكر والأنثى من البشر.

إذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فكيف تأتّى أن يكون هناك تمايز في الوعي والواقع بين المرأة والرجل، يصل حدّ فقدان المرأة لأهم الصفات الإنسانية لماهية الإنسان؟ وفقدان الإنسان لأي صفة من صفات ماهيته يعني بأنه كائن مغترب، إنه ليس هو.

حقيقة واقعنا العربي تقول بأنّ المرأة "خطاب". هو ذَا جوهر القضية. وكل خطاب سلطة. ولتحديد الأمر أكثر، المرأة خطاب ذكوري حول المرأة متناقض مع ماهية المرأة؛ أي أننا بنينا تصوّراً عن المرأة بحسب ما رآها الرجل، وبحسب ما صاغ هذا الرجل رؤيته والجواب عن سؤاله: "ما هي المرأة؟".

يُضاف إلى هذا أنّ الخطاب اللاهوتي الإسلامي حول المرأة هو الذي وضعها في حال اغتراب مطلق عن ذاتها، ذلك أنّ اللاهوت الإسلامي الذي تكوّن عبر مئات السنين انطلق من ماهية مختلقة للمرأة، مُؤسّسة على فكرتين خطيرتين: المرأة عورة، والمرأة فتنة. وكل حياة المرأة يجب أن تتأسس على هاتين الفكرتين.

العورة في اللغة العربية تعني "العيب في الشيء"، وبالتالي قولنا المرأة عورة معناه بأنها مُعيبَة، والمُعيبْ هو كل ما يُستحى من إظهاره، والعورة هنا مرتبطة بالفتنة، أي أنّ السيء في المرأة هو أنها تفتن الرجل إن رآها. يترتب على هذا الخطاب أن تستتر المرأة في بيتها أو ما شابه ذلك بوصفها عورة، خوفاً من أن تغري الذكر.

إنّ خطورة هاتين الفكرتين الذكوريتين تتأتى من الاعتقاد بأنهما صادرتان عن أمرٍ إلهي، ممّا يُزيد من سلطة الخطاب الذي يتحول إلى ممارسة يوميّة، وإلى مصدر هائل من مصادر القول حول كل ما يتعلق بحياة المرأة من زواجها و ملبسها وسلوكها وواجباتها وعقوباتها وحقوقها ومستقبلها كله.

ورغم أنّ وضع المرأة العربية شهد تحولاتٍ متنوّعة في مستوى حضورها في الحياة العامة، لكن الذهنية المتكونة عبر مئات السنين مازالت تقف وراء الموقف الذكوري من المرأة من جهة، ومازال هذا الخطاب السابق يُشكّل جزءاً من وعي أكثريّة النساء بذواتهن من جهة ثانية.

بل إنّ روح الحداثة التي هبّت على البلدان العربية وبخاصة في بلاد الشام والعراق والمغرب العربي، والتي امتدت من الستينات حتى نهاية السبعينات في القرن الماضي، وانعكست على الخطاب حول المرأة وعلى سلوك المرأة وتحرّرها النسبي، نشهد الآن تراجعها؛ أي هذه الروح في كل المنطقة، الأمر الذي يدّل على الذهنية المعندة التي تحتاج إلى نوع من التحوّلات الكبرى والجذريّة لتحطيمها.

ولهذا لا يمكن عزل حال المرأة ودرجة حضورها الفاعل وحريتها، رغم ضرورة أن يكون لها خطاب خاص، عن مجمل التحوّل المجتمعي العام، لأنّ الذهنية الحاكمة كموقف من الحياة قضية كلية، ولأنها قضية كلية فإنها تدخل كجزء لا يتجزأ من التحولات الثورية وكفاح البشر من أجل حريتهم. أي أنّ انتصار الذهنية المؤسسة على فكرة الإنسان الحر هو انتصار مباشر للمرأة الإنسان، وهزيمة للمرأة العورة والفتنة.

القتل من الحاجة إلى الشهوة

بشرى البشوات

منذ أن أخذ الإنسان بالتحول عن كونه صائداً ومفترساً فقد كفّ عن اصطياد وافتراس الأنواع الأخرى من الحيوانات، بدافع الغذاء والأمن، وأصبح صائداً ومفترساً للإنسان والحيوان معاً، على الرغم من كل الادعاءات التي تحملها التشريعات الحديثة من حماية حقوق الإنسان والحيوان معاً، وهي لاشك تعتبر قفزة هائلة نحو المَدنية والأخلاق، وتحديث وعقلنة وأنسنة وعي وسلوك البشر. لكن من المؤسف حقاً أنّ هذه التشريعات بقيت في إطار نخبوي لمنظمات محلّية ودولية تفتقر لأنياب تحدّ من غول التوحش، لنكتشف أنّ الإنسان في الحقيقة لم يتحوّل عن الصائد والمفترس الذي هو، بل ضاعف مئات المرات من طرائق الصيد والافتراس، وعقّد من آلياته وأساليبه على هذا الصعيد، وأحدث نقلة ليس في مستوى الكم فقط، لا بل حتى على مستوى النوع، فضلاً عن النقلة النوعية المحدثة على مستوى الدافع.

وعلى الرغم من الثقافة الإنسانوية التي شملت العطف على الحيوان، ويفترض من باب أولى على الإنسان، إلا أننا نلاحظ، وفي سياق الكارثة الشرق أوسطية، إن كان في سوريا أو العراق أو... أنها لم تتحول إلى قوة ضغط شعبي من أجل حمل الدول القوية على التدخل لوقف كارثة صيد وافتراس الإنسان والحيوان معاً.

يغضب الإنسان الغربي ويحزن ويقيم العزاء من أجل كلبه وهذا حق، لكن لماذا لا يغضب ويحزن ويقيم العزاء على الكلب والإنسان معاً في الشرق؟ إنها الإنسانوية المفتقرة لبعدها الكوني الذي يتجلى فيه الإيمان بوحدة المصير الإنساني، ووحدة تاريخ الإنسان كذلك.

يحدّثنا إحصاء الكمّ على مستوى الصيد والافتراس عن أرقام مرعبة حقاً تقول إنّ الإنسان أصبح قاتلاً أكثر احترافية في العصر الحديث؛ فيمكن القول إن ما قتلته آلات التقدم التقني البشري في الحربين العالميتين وما بعدهما، فضلاً عن طريق القتل بالمجاعات والكوارث الطبيعية التي يلاحظ فيها وجود الإنسان القاتل أيضاً (من مُسبّبات هذه الكوارث السباق الصناعي بين الدول التي تسمي نفسها متقدمة، وما ينعكس عنه من اختلال في التركيب الكوني للكوكب، إذا ما أخذنا بالاعتبار ما يلفّ الكوكب من إشعاعات نووية وانبعاث غازات وأبخرة عمقت جرح الأوزون وأحدثت خللاً في مزاج الطبيعة، قاد بدوره إلى احتباس حراري وتصحر وذوبان قطبي وجفاف.. وفي المحصلة مات الإنسان والحيوان معاً ومازال الموت سارياً)، ما تقوله الإحصاءات أنّ عدد الضحايا في الفترة الممتدة من اكتشاف الأمريكيتين وغزوهما من قبل البيض، مروراً بالحربين العالميتين الأولى والثانية إلى الآن، يعني بحدود خمسة قرون، يعادل ضحايا آلاف السنين، تلك الآلاف التي نعدها جزءاً من تاريخنا المتوحّش. هذا مع أننا نعتبر أنّ الإنسان قد غدا حديثاً ومدنياً ومتقدماً وعقلانياً وأخلاقياً وإنسانياً.. وغادر مرة واحدة وإلى الأبد تلك الغابة.

رافقت التحوّلات الكمية للموت في تاريخ الإنسان، تحوّلات أخرى على مستوى الدافع أيضاً؛ فقديماً كان الإنسان يقتل إما بسبب الجوع وإما بسبب الأمن دفاعاً عن النفس، كمعظم الحيوانات، ولم يكن يحتاج لتبرير هذا الفعل بصناعة إيديولوجية تزيف الوعي وتقلب الحقائق وتهدم الحياة. لكن الإنسان حوّل دافع القتل من أجل الجوع إلى القتل من أجل الثروات والمصالح الاستراتيجية والسيطرة على الموارد والأسواق، وأخذ الصراع يتلون بألوان عدة، ويتخذ أشكالاً متجددة. وأخذنا نشهد صنوفاً من الحرب منها الإلكتروني ومنها الثقافي ومنها النظامي ومنها الفضائي ومنها الأرضي ومنها النووي وسواها.

كذلك تحوّل دافع القتل من أجل البقاء أو الأمن إلى دافع من أجل الهيمنة والسيطرة والإخضاع، وأخذت ترسم مسارات القتل عبر الاستراتيجيات، ووفقاً لبرامج مدروسة في أهم وأكبر المراكز البحثية التخصصية، على يد التكنوقراط المختصين. وصار للقتل آلة إعلامية جبارة تضخ فيها رساميل تكفي لإنقاذ ملايين البشر من الجوع والعراء. وصار هناك منظومات إيديولوجية تبرر القتل بمفاهيم العقل وتشريعاته، و صار هناك كمّ دعائي يكفي لغسل وعي أجيال وشعوب كنا نعتقد أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في مغرب الأرض إذا تعرض من في مشرقها للقتل والتهجير والحصار.

صار الإنسان كقيمة سلعة بين سلع، لكنها سلعة من نوع بشري، ذكية ومشتهية ومتطلبة وشرهة، ينبغي لأرباب الصناعة والتسويق أن يُعدّوا الدراسات والخطط والبحوث النفسية والذهنية من أجل حشوها بسلعة تلو الأخرى، من أجل أن تتركز الثروة ورأس المال في أيدي الصفوة المختارة من بني البشر، هي الصفوة نفسها من تدير لعبة القتل في بلادنا من وراء الستار، ثم مزقت الستار وأخذت تديرها على مرأى ومسمع العالم.

فهل مازال بالإمكان الحديث عن الأخلاق والإنسانية والحق والخير والجمال في هذه اللحظة من تاريخ الإنسان؟ وهل مازال بالإمكان اعتبار الإنسان قد كفّ -في سياق الحداثة- عن كونه صائداً ومفترساً ليغدو قاتلاً محترفاً؟!

الموازنة السورية بين زيادة المبلغ وانخفاض قيمتها وانعكاسها على مؤسسات الدولة

وائل موسى

النظام السوري فقد السيطرة على 71% من مؤسسات الدولة

كثيراً ما نسمع في أيامنا هذه عن كذبة المحافظة على مؤسسات الدولة، وكأن هذه المؤسسات هي من تحمي المجتمع السوري وتعينه في تسيير شؤونه، فهل حقاً ما يزال هناك مؤسسات في الدولة السورية؟

بعيداً عن تقييم ما يسمى بمؤسسات لدى الحكومة السورية من حيث فعاليتها وفسادها وتسخيرها لخدمة السلطة الحاكمة تحت شعار "إلى الأبد"، ومن خلال نظرة على واقع ميزانية الدولة، سنحاول البحث عن مؤسسات الدولة التي يحاول المجتمع الدولي الحفاظ عليها.

كما هو معتاد من كل عام، يتم إقرار موازنة الدولة للعام التالي، حيث تبين الموازنة بشكل مسبق خطة الحكومة في توزيع الموازنة ومقدرات الإيرادات المتوقعة، ومن أهم ما تبينه الموازنات الحكومية هي التغييرات في نسب الدعم للقطاعات المختلفة من صحة وتعليم وبنى تحتية ومشاريع اقتصادية وغيرها. إلا أن في الحالة السورية تغيب دائماً النسب، وتختفي التفاصيل لتصدر موازنة برقم مع عدد كبير من المواد المرقمة والفقرات التابعة لها، محشوة بكلمات وتوجيهات اشبه بالطلاسم، فلا يعلم قارئ هذه الموازنة كيف يتم توجيهها وما هي النتائج المرجوة منها.

فاصل ترفيهي:

من المضحك ان نرى في إقرار الموازنة لدولة مادة مخصصة للتأكيد على وجوب دفع مؤسسات هذه الدولة لفواتير المياه والكهرباء ورسوم الخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسات الدولة نفسها، هذا ما ورد على سبيل المثال في إقرار قانون موازنة عام 2011، نقتبس منها التالي:

"المادة (6)

أ- تعتبر نفقات البريد والبرق والهاتف واستهلاك القدرة الكهربائية والمياه من النفقات الالزامية ولايجوز النقل منها وتصرف خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ تقديم مستندات الصرف العائدة لها.

ب- يجوز لوزير المالية تحريك حسابات الجهات المدنية للغايات المحددة في الفقرة(أ) بما يعادل الالتزامات المترتبة عليها.

ج- تطبق أحكام الفقرتين(أ - ب) من هذه المادة على الوزارات والإدارات العامة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والبلديات والدوائر الوقفية والجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والإنشائي."

وبعد هذه الفقرة يستوجب السؤال حول قوانين عقود الاشتراك في الخدمات إن كانت مخصصة لتحصيل مستحقاتها من المواطنين فقط حتى استدعى الأمر أن تصدر مادة مخصصة ضمن الموازنة تؤكد على وجوب دفع المؤسسات لفواتيرها، مع ملاحظة أن هذا الإلزام كما يبدو خاص بالمؤسسات ذات الطابع المدني، وبمعنى آخر يمكن تفسيره على اعفاء المؤسسات الأمنية والعسكرية من هذه الالتزامات.

وبعيداً عن التدقيق في التفاصيل المموهة التي تضيع فيها الكثير من الأموال وتشرع الفساد، لنلقي نظرة على الموازنات العامة، حيث أصدرت العديد من الصحف والمواقع الإعلامية المتخصصة بالاقتصاد خبراً عن تحديد مجلس الوزراء السوري بشكل أولي لموازنة الدولة السورية لعام 2017، وقد بلغ حجم الموازنة 2660 مليار ليرة سورية، منها 1982 مليار ليرة للإنفاق التجاري، و678 مليار ليرة للإنفاق الاستثماري.

وبنظرة سريعة على موازنات الأعوام السابقة نرى ما يلي:

عام 2011: اجمالي الموازنة 835 مليار ليرة سورية

عام 2012: اجمالي الموازنة 1326.55 مليار ليرة

عام 2013: اجمالي الموازنة 1383 مليار ليرة

عام 2016: اجمالي الموازنة 1980 مليار ليرة

ومن خلال النظرة الأولية لموازنات الأعوام الماضية نجد ما يلي:

في بداية عام 2011 كان سعر صرف الدولار الأمريكي 48 ليرة تقريباً، وبذلك كانت موازنة عام 2011 بالدولار الأمريكي 17 مليار و359 مليون دولار

وفي الربع الأول من عام 2012 تأرجح سعر صرف الدولار الأمريكي ما بين 60 إلى 95 ليرة، أي بمتوسط تقريبي 77.5 ليرة للدولار الواحد، وبذلك كانت موازنة عام 2012 بحسب متوسط سعر الصرف بالدولار الأمريكي 17 مليار و116 مليون دولار، أي بواقع نسبة

زيادة عن العام السابق 58.86% بالعملة السورية لكنها بواقع انخفاض 1.39% بالدولار الأمريكي.

جدير بالذكر أن ميزانية عام 2012 كانت تعتبر ميزانية تحدي بالنسبة للحكومة السورية، وقد شهد مطلع عام 2012 قرارات مرعبة على الواقع الاقتصادي السوري، منها طرح ملايين الدولارات من الاحتياطي النقدي للبيع لتفادي انخفاض قيمة الليرة السورية، مما دفع الكثير من التجار وعوام الناس إلى تبديل أموالهم خوفاً من القادم المجهول، ويقدر حجم الاحتياط النقدي للبنك المركزي السوري قبل عام 2011 ما بين 16 إلى 18 مليار دولار، وفي آخر عام 2011 كان البنك المركزي قد فقد ثلث الاحتياطي بحسب رويترز، وبذلك تظهر أن الزيادة الجنونية في عام 2012 تحديداً كانت بمثابة مرحلة تسعى فيها الحكومة لإنقاذ اقتصادها، ليتبعها الانهيار كما سنرى لاحقاً.

بداية عام 2013 وصل الدولار إلى 94 ليرة، لتبلغ قيمة اجمالي الموازنة 14.71 مليار دولار، بواقع انخفاض 14% عن العام السابق، وهكذا تتوالى زيادة الميزانية بالليرة كل عام مقابل انخفاض قيمتها وصولاً إلى ميزانية العام 2017 المقدرة حالياً ب 2660 مليار ليرة، والتي تساوي 4.94 مليار دولار أمريكي، وبالتالي تكون ميزانية العام 2017 قد انخفضت عن مستوى ميزانية عام 2011 بما يعادل 71.54%.

وبتوضيح مبسط يمكننا القول بأن النظام السوري لم يعد بإمكانه تمويل 71% من متطلبات مؤسسات الحكومة السورية مقارنة بعام 2011، فما هي هذه المؤسسات التي يجب المحافظة عليها؟!

تبدوا المحافظة على 29% من بقايا مؤسسات الدولة الفاسدة أشبه بإعادة اعمار بناء مدمر على نسبة 29% فقط من بقاياه المتهالكة، فهل يصح ذلك؟

نشرة اقتصادية

وائل موسى

نصيب حلب من مؤتمر الطاقة العالمي الثالث والعشرين
تقارب تركي روسي بدواع اقتصادية

مع بدء اعمال مؤتمر الطاقة العالمي الثالث والعشرين في إسطنبول، لقاء بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين يفتح مباحثات اقتصادية وسياسية لمصالح البلدين بما فيها الأوضاع السورية.

مؤتمر الطاقة العالمي بدورته ال23 والذي يعتبر من أهم الفعاليات الدولية، ويتم تنظيمه تحت اشراف مجلس الطاقة العالمي، ويشارك في المؤتمر أكثر من 10 آلاف خبير من 85 بلداً، من بينهم وزراء وصناع قرار وممثلي العديد من شركات الطاقة في العالم.

وقد افتتح المؤتمر بخطاب للرئيس التركي الذي أكد على أن المؤتمر يهدف لمشاركة الخبرات والمساهمة في إحلال السلام العالمي، كما أكد على أن من أولويات أهدافهم هو إيصال مصادر الطاقة إلى القارة الأفريقية بعيداً عن مطامع الاستعمار لأراضي العالم، مشيراً إلى وجود مليار وستمائة مليون إنسان موجودين في القارة الأفريقية محرومين من التيار الكهربائي ومصادر العيش الكريم ووسائل الرفاهية.

وطلب أردوغان أثناء افتتاح المؤتمر جميع الحاضرين والدول بالتعاون لإحلال السلام في سوريا والعراق وجميع دول المنطقة وإيجاد حلول جذرية، وأشار إلى ما تعانيه حلب من قصف عبر الطيران وبشكل خاص معاناة اطفالها الذين يشاهدون الحوامات والطائرات تقصفهم، كما أشار إلى معاناة أهالي الموصل وأطفالها من تنظيم الدولة (داعش) إلى جانب الضغط من القوات الشيعية.

وفي لقاء خاص بين الرئيسين التركي والروسي تم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية مهمة لكلا البلدين، أهمها تسريع مشروع "السيل التركي" والذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي عبر الأراضي التركية، بالإضافة إلى اتفاق لتسريع عملية بناء محطة "آكويو" الكهرذرية.

وفي ما يخص الأوضاع السورية خلال المؤتمر الصحفي قال أردوغان أنهم بحثوا الأوضاع العسكرية والإنسانية في سوريا، وقد وجهوا الأوامر للمنظمات والأجهزة المعنية التابعة لكلا البلدين لمتابعة التواصل لتحديد استراتيجيات تكفل في إيصال المساعدات الإنسانية وبشكل خاص إلى حلب.

من الجانب الروسي قال بوتين إنهم قضوا وقتاً طويلاً للبحث في المشاكل الإقليمية وعلى رأسها الوضع في سوريا، حيث تتفق كل من روسيا وتركيا على وقف نزيف الدم، وقال: موقفنا مشترك لفعل كل ما لدينا لإيصال المساعدات الإنسانية إلى حلب وحفظ أمن المساعدات وأمن وصولها، وأوضح أن الأمريكيين يرفضون خطة سحب كل من قوات النظام وقوات المعارضة من طريق الكاستيلو لتأمين طريق المساعدات، ويرى أنهم إما لا يستطيعون القيام بذلك أو هناك أسباب أخرى لرفضهم، كما أن هذه المباحثات ستستمر في الاجتماع المقبل في سويسرا.

وقال أيضاً أنه اتفق مع الرئيس التركي على مساندة مبادرة ديمستورا لإخراج المجموعات المسلحة التي لا ترغب بتسليم سلاحها من المدينة لوقف نزيف الدم.

الذهب مفقود في القامشلي ومخاوف من اللجوء إلى الذهب التركي
منع نقل الذهب تسبب باحتكار ومضاعفة لأجور الصاغة

أكدت صحيفة الثورة التابعة رسمياً لحكومة النظام السوري أن قضية نقل الذهب من دمشق إلى القامشلي عالقة بين نقابة الصاغة ومصرف سورية المركزي، على الرغم من أن اجتماعاً جرى برعاية حكومة النظام اتفق خلاله بإعادة السماح بنقل الذهب مرة أخرى ضمن ضوابط يضعها المصرف المركزي.

في منتصف آب الماضي تم إيقاف السماح بنقل الذهب إلى القامشلي بأمر من دريد درغام حاكم المصرف المركزي، حيث يسمح لدخول الذهب عبر مطار دمشق الدولي ويمنع خروجه باستثناء الحلي الشخصية بما لا يزيد عن 200غ فقط.

وتسببت قلة الذهب في القامشلي واحتكار الكميات الموجودة فيها إلى مضاعفة أجور الصياغة لتصل إلى 7 أضعاف، وعلى الرغم من انخفاض أسعار الذهب مؤخراً في الأسواق العالمية إلا أن هذا الانخفاض لم ينعكس على أسواق القامشلي نتيجة ارتفاع أجور الصاغة.

انخفض سعر الذهب عالمياً ليصل سعر الأونصة في 07/10/2016 إلى مستوى 1250 دولار، وانخفض غرام الذهب من عيار 24 في سوريا بحدود ألف ليرة سورية عن بداية الشهر ليباع بتاريخ 11/10/2016 ب 20855 ليرة سورية.

يتزايد الطلب على الذهب في القامشلي نتيجة انتهاء موسم الحصاد ويسعى المزارعون إلى شراء الذهب لتأمين أموالهم، وفي ظل قرار منع نقل الذهب إلى القامشلي باتت الخيارات المتاحة في تبديل الأموال إلى الدولار الأمريكي مما قد يساهم في اضعاف قيمة الليرة السورية، أو

الاعتماد على شراء الذهب التركي.

كلا الخيارين المتاحين سيتسببان بالمزيد من الضرر على اقتصاد حكومة النظام المتهالك، وقد بدأ عدد من صفحات التواصل الاجتماعية الموالية للنظام بنشر الاشاعات لتشويه سمعة الذهب التركي على انه غير صاف ولا قيمة له ولا يوجد فيه عيارات منضبطة.

كتاب جماعي يبحث في أسئلة "العمل الثقافي السوري في سنوات الجمر"

طلعنا عالحرية

صدر مؤخرًا كتاب بعنوان "عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمر"، أشرفت على انجازه المؤسسة السورية "اتجاهات. ثقافة مستقلة"، بالتعاون مع "مجموعة العمل على أولويات العمل الثقافي السوري"، و"دار نشر ممدوح عدوان"، وبدعم من مؤسسة "المورد الثقافي" ضمن برنامجها "السياسات الثقافية في المنطقة العربية".

دعم الثقافة في مرحلة إعادة البناء ..

يتضمن الكتاب الذي قدّم له الباحث السوري في العلوم السياسية سلام الكواكبي رئيس مجلس أمناء مؤسسة "اتجاهات. ثقافة مستقلة"، على 253 صفحة، ويحوي ثلاثة أبحاث، يتناول أولها: "الآليات الثقافية والإنتاج الثقافي في فترة الأزمة. سوريا والعراق ولبنان"، من إعداد الباحثة الأكاديمية د. ماري إلياس. فيما يتناول البحث الثاني: "دور الثقافة والفنون في تحقيق المصالحة والسلم الأهلي في الدول التي شهدت نزاعات عنيفة"، أنجزته الباحثة راما نجمة. بينما تطرق البحث الثالث، الذي أنجز من قبل "المركز السوري لبحوث السياسات"، إلى "تطوير البنى الثقافية في سوريا".

يبين الكواكبي في مقدمة الكتاب أنه "يحتوي على ثلاثة أبحاث غنية المحتوى ورفيعة التحليل، ويجيب بتواضع محمود على الكثير من الأسئلة المطروحة سوريًا وعربيًا حول دور الثقافة وأثرها المهيمن". مشيراً إلى أن "هذا الكتاب الجامع لهذه البحوث القيّمة في مرحلة تتوالى فيها مشاريع نظرية وبحثية عن عملية إعادة البناء المؤسساتي والإقتصادي في سوريا، ويمكن اعتباره بمثابة الإضافة الضرورية إلى كل هذه الدراسات التي، تجنبت غالبًا الخوض في المجال الثقافي والفني لرسوخ اعتقادات خاطئة تعتبر بأن الثقافة والفن ليسا من الألويات في مرحلة الخروج من الأزمة أو مرحلة إعادة البناء. ويظهر بشكل واضح وجلي من خلال قراءة صفحات الكتاب أن إهمال الحوامل الثقافية في أي مجتمع هو إهمال لاكتمال عملية البناء والتشكيل. خصوصًا في مجتمعات متنوعة كانت إدارة تنوعها من أسوأ الإدارات في العالم وأدت هذه الإدارة إلى تفتتها وتناحرها وتشرذمها".

جاء البحث الأول لماري إلياس، مقارنة تحليلية بين وضع لبنان الثقافي بعد الحرب الأهلية ووضع العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وذلك "لاستشراف مجموعة من الأسئلة التي تخص الواقع السوري اليوم"، بحسب إلياس، التي تشير هنا أنه "بالنسبة إلى الثقافة في سوريا، أو لنقل الثقافة السوريّة، لأن العديد من المثقفين والعاملين في مجالات لها علاقة بالثقافة من قريب أو بعيد، أصبحوا في بلاد الشتات، يبدو استشراف المستقبل أمرًا معقدًا جدًا،

فالواقع السياسي والعسكري يتغير بشكل كبير كل يوم، وهذا المستقبل يتوقف قبل كل شيء على مدى امتداد الأزمة التي يعيشها الشعب السوري، وكيفية تطور الأحداث في البلاد". ولا تخفي إلياس في سياق دراستها، أنه "لم يكن من السهل رصد ما يجري في سوريا، فالصورة غنيّة لكنها مشوشة، إنما المؤكد أن هناك، من جهة تحجّرًا في التعامل مع المثقفين واستمرارًا في استخدام خطاب ماضوي من قبل السلطة وغيرها من اللاعبين على الساحة". لافتةً في الخاتمة إلى أنه "منذ بداية الأحداث في سوريا ومهما اعتبرنا أو سمينا هذه الأحداث، برزت مجموعة من الإشكاليات والأسئلة حتى على مستوى (الثورة)، فخارجًا عن الشعارات الأولية التي طرحت، لم يُطرح خطاب متماسك وواحد، من جهة أخرى، تمسكت السلطة بخطاب جامد انغلقت عليه وأغلقت الباب أمام كل حوارٍ ممكن وهذا سيكون كارثيًا على الوضع لو استمرّ الحال".

رسم خارطة قيم جديدة ..

فيما تطرق البحث الثاني إلى "دور الثقافة والفنون في تحقيق المصالحة والسلم الأهلي في الدول التي شهدت نزاعات عنيفة"، وفيه تستعرض الباحثة السورية راما نجمة أدوات وأشكال التدخل الثقافي خلال وقت الأزمات، مبينة أن "المجتمع السوري الذي تميز بالتعددية والتباين العرقي والديني واللغوي بين فئاته. بقي التعايش بين مجموعاته المتنوعة مرهونًا بما توفره الفئة الحاكمة من حماية، وليس نتيجة لصيغة قانونية ودستورية قائمة على المساواة بين المواطنين وعلى عقد اجتماعي يجمع بينهم على أساس المواطنة". لتؤكد "فشل النظام البعثي في وضع المجتمع في بوتقة انصهار واحدة". ، معللة ذلك أن "النظام الأمني الذي استحكم في مفاصل المجتمع السوري وبنيته الثقافية لعقود، عطّل الدور الإيجابي للمجتمع في تحمُّل أعبائه في الحفاظ على السلم الأهلي وقيم العيش المشترك التي تتعرض اليوم لخطر حقيقي".

أما البحث الثالث الذي أنجزه "المركز السوري لبحوث السياسات" بإشراف الباحث جاد الكريم الجباعي، فقد تطرق إلى سبل تطوير البنى والهياكل الثقافية في سوريا.

محددًا أكثر من عشر نقاط لرسم ملامح السياسة الثقافية لسوريا الجديدة. مع التأكيد أنه وانطلاقًا من منهجية البحث التشاركية فإنه يفترض العمل على بناء استراتيجية ثقافية مستقبلية بمشاركة جادة ومنضبطة معرفيًا من قبل شرائح واسعة من المجتمع بالرغم من الظروف الصعبة للأزمة الحالية، لأن تجاوز الأزمة في جذورها يتطلب عملًا جماعيًا بمشاركة حقيقية للوصول إلى تصور مبني على تطلعات وطموحات السوريين، مرتكزًا إلى احترام إنسانيتهم وحفظ حقهم بالتمكن والإبداع والتنوع.

إبداعات ونشاطات سورية

طلعنا عالحرية – القسم الثقافي

منع عرض فيلم الأخوين ملص في "مهرجان بيروت السينمائي الدولي"

طغت السياسة على "مهرجان بيروت السينمائي الدولي" الذي افتتح نشاطاته في الخامس من الشهر الجاري بعرض فيلم "الفتاة في القطار" للمخرج بيت تايلور. وذلك من خلال المنع الذي طال ثلاثة من الأفلام التي كانت مدرجة على لائحة العروض المقررة في المهرجان، هي: الفيلم السوري "كأس العالم" للأخوين ملص المعارضين للنظام السوري، وكان سبب منع هذا الفيلم الذي يعد أول عمل روائي للفنانين السوريين، بحسب الأمن العام اللبناني تضمينه نقدًا قاسيًا لبعض الأحزاب السياسية اللبنانية، وخاصة حزب الله الإرهابي. والفيلم الإيراني "ليالي شارع زايندة" للمخرج محسن مخملباف بحجة أنه يتضمن إساءة إلى الدولة الإيرانية، والفيلم الثالث الممنوع هو فيلم "شؤون شخصية" للمخرجة الفلسطينية مهى الحاج، وجاء في خلفية أسباب المنع أن الفيلم هو من إنتاج إسرائيلي وأن عرضه يناقض مبدأ مقاطعة إسرائيل.

وأشارت مصادر مقربة من مجلة "طلعنا عالحرية" أن لجنة تحكيم المهرجان، كانت تضمّ أسماءً ثقافية تعمل في أجهزة الحزب الموالية لإيران والنظام السوري، وهو ما فرض قرار منع الفيلمين السوري والإيراني.

رشا عباس تشهر كتابها الجديد في احتفالية "مساحات الأمل" في برلين

نظمت مؤسسة "العمل للأمل" ومؤسسة "اتجاهات- ثقافة مستقلة" احتفالية خاصة بالفن السوري في أوروبا، بعنوان "مساحات الأمل"، وذلك؛ من 1 وحتى 3 من الشهر الجاري، في مدينة برلين. وكان أن تعرف الجمهور الألماني في هذه الاحتفالية على تجربة الكاتبة والصحفية السورية الشابة رشا عباس التي سعت لتقديم صورة مختلفة عن أبناء بلدها، إذ نشرت كتابًا بالألمانية والعربية عنوانه "اختراع قواعد اللغة الألمانية". وهو عبارة عن قصص قصيرة مسرودة بأسلوب كوميدي وساخر ليوميات لاجئ سوري في ألمانيا وما يواجهه من صعوبات بيروقراطية ولغوية. "كنت أدون يوميًا خواطري في شكل طرائف على صفحتي على فيسبوك". الناشرة الألمانية ساندرا هيتزل كانت ضمن أصدقاء رشا على فيسبوك وعرضت عليها فكرة نشر هذه التدوينات في شكل كتاب. ويسرد الكتاب التحديات التي يواجهها سوري، وجد نفسه في مجتمع ثقافته غريبة عنه، "لكن ليس اللاجئ فقط هو من يواجه صعوبات، المثقف أيضًا" على حد تعبير رشا. وتضيف: "ليس من السهل على أي كاتب أن يتأقلم في محيط جديد وأن يكتب عنه بلغة أخرى غير اللغة السائدة فيه. أول وصولي إلى ألمانيا قبل سنتين عشت أزمة معرفية وطرحت تساؤلات عديدة، فهل أكتب للقارئ الألماني أم للعربي وبأي لغة وأي أسلوب؟". ويذكر أن الاحتفالية خُتمت بحفل موسيقي لأساتذة "العمل للأمل" للموسيقى في لبنان، بقيادة فواز باقر بعنوان "أصول"، ويقدم الحفل د. جوشيم بيرتاور من "معهد غوته". كما تضمنت الاحتفالية جلستين تعريفيتين، خلال اليومين: الثاني والثالث، بأعمال عدد من الفنانين السوريين، بعنوان "لقاء مع فنان". فضلًا عن ذلك، اشتمل برنامج الاحتفالية على عرض حي لفن الطهي، بعنوان "ما وراء الحمّص".

"روشميا" لسليم أبو جبل يفوز بجائزة "المهرجان الدولي للفيلم العربي" بتونس

توج فيلم "روشميا" للمخرج السوري سليم أبو جبل بجائزة "الواحة الذهبية" للأفلام الطويلة في ختام المهرجان الدولي للفيلم العربي بـ"قابس" في تونس.

يتناول الفيلم قصة الزوجين المسنين يوسف وآمنة اللذين يعيشان في هدوء منذ عام 1956 في كوخ بوادي حيفا إلى أن تقرر السلطات شق طريق جديد يستلزم معه هدم الكوخ وإجبارهما على العثور على منزل جديد. وكان أن أقيمت الدورة الثانية للمهرجان بمدينة قابس في جنوب تونس في الفترة من 24 إلى 30 أيلول/ سبتمبر المنصرم تحت شعار "وتستمر الحكاية" بمشاركة 19 دولة. كما وفاز الفيلم العراقي "حسن في بلاد العجائب" للمخرج علي كريم عبيد بجائزة "الواحة الذهبية" للأفلام القصيرة.

صدور رواية أنتيكا لفوزات رزق

صدرت مؤخرًا عن "دار كتابوك" الإلكترونية السورية في باريس، رواية "أنتيكا"، للروائي السوري فوزات رزق. وتتناول الرواية في 305 صفحات من القطع المتوسط، الحالة السورية التي عاشها المواطن السوري، منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، وإلى ما قبل انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس 2011. و"رزق" تولد مدينة السويداء عام 1945. حصل على إجازة في اللغة العربية من جامعة دمشق عام 1971. ليعمل في تدريس مادة اللغة العربية في المحافظات السورية وفي السعودية وليبيا ولبنان. وهو الآن متفرغ للعمل الأدبي. ومن أعماله القصصية والروائية: "عواد الحمد"، (مجموعة قصصية)، 1992. و"الحصار"، (رواية)، 2003. وقد فازت بجائزة المزرعة ـ المركز الأول في نفس العام. و"طبرق 90"، (رواية)، 2010. ولديه روايتان تحت الطبع هما: "العادلية" و"أبناء الظل".

طلعنا عالحرية